

OCT 10 1988

الأمم المتحدة

A

UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة

Distr.
GENERALA/43/513
25 August 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون

البند ٨٢ (ب) من جدول الاعمال المؤقت*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :التجارة والتنمية

المشاكل المحددة لدى البلدان الجزرية النامية
واحتياجاتها الخاصة

تقرير الأمين العام

المحتوياتالفقرات الصفحة

| | | | |
|----|---------|-------|--|
| ٤ | ٤ - ١ | | أولا - مقدمة |
| ٥ | ٩١ - ٥ | | شانيا - مشاكل البلدان الجزرية النامية والتوقعات الخاصة بها . |
| ٦ | ٧٥ - ٧ | | الف - الموارد المحلية |
| ٦ | ٣٧ - ٧ | | ١ - العوامل الطبيعية والجغرافية |
| ١٤ | ٥٨ - ٢٨ | | ٢ - الانشطة الاقتصادية |
| ٢٥ | ٧٥ - ٥٩ | | ٣ - المشاكل البشرية والمؤسسية |
| ٣٠ | ٩١ - ٧٦ | | باء - تحويل الموارد الخارجية |
| ٣٠ | ٨٦ - ٧٦ | | ١ - المعونة |
| ٣٤ | ٨٩ - ٨٧ | | ٢ - الدين الخارجي |
| ٣٥ | ٩١ - ٩٠ | | ٣ - التحويلات |

المحتويات (تابع)

| | | |
|----------------|---------------|---|
| الفقرات | الصفحة | |
| ٢٦ | ١٣٥-٩٣ | ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات |
| ٢٧ | ١١٢-٩٧ | الف - التدابير على الصعيد الوطني |
| ٢٨ | ٩٩-٩٨ | ١ - استراتيجيات التنمية |
| ٢٨ | ١٠١-١٠٠ | ٢ - تشيد المؤسسات |
| ٢٨ | ١٠٢ | ٣ - تنمية الموارد البشرية |
| ٢٩ | ١٠٤-١٠٣ | ٤ - انشطة تنظيم المشاريع والاستثمار الاجنبي |
| ٢٩ | ١٠٥ | ٥ - تطوير التكنولوجيا واقتناؤها واستخدامها |
| ٤٠ | ١٠٦ | ٦ - الاغذية والزراعة |
| ٤٠ | ١٠٧ | ٧ - مصائد الأسماك |
| ٤٠ | ١٠٨ | ٨ - الخدمات |
| ٤٠ | ١٠٩ | ٩ - تنمية الهياكل الأساسية |
| ٤١ | ١١٠ | ١٠ - البيئة |
| ٤١ | ١١١ | ١١ - الاستعداد للكوارث |
| ٤٢ | ١١٢ | ١٢ - الافتراك في المحافل الدولية |
| ٤٢ | ١١٤-١١٣ | باء - التعاون الاقليمي |
| ٤٢ | ١٢٥-١١٥ | جيم - تدابير الدعم الدولي |
| ٤٢ | ١٢٠-١١٥ | ١ - المساعدة المالية والتقنية الخارجية |
| ٤٤ | ١٢٣-١٢١ | ٢ - التجارة |
| ٤٥ | ١٢٥-١٢٤ | ٣ - الهجرة |

المرفقات

- ٥٣ - اختيار البلدان الجزرية النامية الواردة في الجداول الإحصائية
 جداول المرفق الأول :

٥٤ ١ - البلدان الجزرية النامية : بيانات جغرافية واجتماعية ، ١٩٨٥
 ٥٧ ٢ - البلدان الجزرية النامية : المؤشرات الاقتصادية ، ١٩٨٥
 ٦٠ ٣ - البلدان الجزرية النامية : بيانات التجارة الخارجية ، ١٩٨٦

المحتويات (تابع)المرفقات (تابع)المقدمة

| | |
|---|----|
| ٤ (ا) البلدان الجزرية النامية : مؤشرات الديون ، ١٩٨٥ | ٦٢ |
| ٤ (ب) البلدان الجزرية النامية : مؤشرات الديون ، ١٩٨٥ | ٦٤ |
| ٥ - البلدان الجزرية النامية : نصيب الفرد من المساعدات الانمائية الرسمية وكتسبة مثوية من الناتج القومي الاجمالي ، ١٩٨٥ | ٧٧ |
| ٦ - البلدان الجزرية النامية : المساعدة الانمائية الرسمية ، ١٩٧٥ و ١٩٨٢ - ١٩٨٦ | ٧١ |
| الثاني - بلدان منطقة البحر الكاريبي : تقدير نفقات الزائرين ، ١٩٨٦-١٩٨٠ | ٧٤ |
| الثالث - توافر الشروط في البلدان الجزرية النامية بموجب مختلف الترتيبات المالية التساهليية | ٧٦ |

ولا - مقدمة

- ١ - أكملت الجمعية العامة من جديد في قرارها ١٦٣/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ ، قراراتها السابقة علاوة على قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بشأن اتخاذ تدابير محددة فيما يتصل بالمشاكل والاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية^(١) . وفي حين أعربت عن تقديرها لجميع الدول والمنظمات التي كانت قد استجابت ل الاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية ، لاحظت بقلق أن التدابير المحددة المتوازنة في القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة لم تنفذ بعد تنفيذاً كاملاً ، ودعت جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الستكثيف جهودها لتنفيذ التدابير المحددة لصالح هذه البلدان .
- ٢ - وفي الفقرة ١٠ من القرار المذكور أعلاه ، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام "أن يعد تقريراً تحليلياً شاملًا ... يتضمن توصيات محددة لكي يتتسن للجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين الاطلاع باستعراض شامل لمشاكل البلدان الجزرية النامية واحتياجاتها الخاصة" .
- ٣ - وقد قامت أمانة الاونكتاد بإعداد هذا التقرير وفقاً للفقرة ١٠ من القرار المذكور أعلاه . وللمساعدة في إعداد التقرير ، بعث الأمين العام للأونكتاد بمذكرة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ إلى هيئات ووكالات الأمم المتحدة يطلب منها إبداء رأيها حول هذا الموضوع . كذلك شكل فريقاً من الخبراء يعني بالبلدان الجزرية النامية ، اجتمع في مالطة في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨^(٢) . كما حضر هذا الاجتماع ممثلون عن أمانة الكوميونث ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة ، وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

- ٤ - ويأخذ هذا التقرير في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها فريق الخبراء والوكالات . ويعالج الفرع الثاني مشاكل البلدان الجزرية النامية والتوقعات الخاصة بها ، أما الفرع الثالث فيتضمن الاستنتاجات والتوصيات ..

ثانيا - مشاكل البلدان الجزرية النامية
والتوقعات الخامسة بها

٥ - إن كثيرا من مشاكل البلدان الجزرية النامية هي مشاكل تتعلق بالتنمية بوجه عام ولا تقتصر على هذه الفئة من البلدان^(٤) . ومع ذلك ، يمكن التدليل على نحو مقنع بأن تأثير كثير من هذه المشاكل أقوى في البلدان الجزرية النامية ولاسيما في البلدان الصغيرة بينها^(٥) .

٦ - وحينما أشيرت مسألة البلدان الجزرية النامية لأول مرة داخل الأمم المتحدة - في الدورة الثالثة للأونكتاد عام ١٩٧٣ ، لم يذكر سوى طابعها الجغرافي (انظر قرار الأونكتاد ٦٥ (د - ٣) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٣) . على أن جميع الدراسات التي وضعت منذ ذلك الحين لدى الأونكتاد وغيرها ، علاوة على المناقشات التي جرت في مختلف الحلقات الدراسية وغيرها من المحافل ، تمثل إلى التركيز على صغر الحجم بوصفه خاصية أساسية^(٦) . وفي الدورات اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والجمعية العامة تم الاعتراف "بالمشاكل الصعبة التي تواجهها البلدان الجزرية النامية ، ولاسيما البلدان التي تعاني من معوقات ناجمة ، على وجه الخصوص ، عن صغر حجمها ، وناتها ، وتعرضها للكوارث الطبيعية ، ومعاناتهاقيودا في النقل والاتصالات ، وبعد المسافات بينها وبين مراكز الأسواق ، وكون أسواقها الداخلية محدودة جدا ، وافتقارها للموارد الطبيعية ، وجدة المشكلة التي تواجهها في الحصول على إمدادات المياه العذبة ، واعتمادها الشديد على الواردات وعلى عدد قليل من السلع الأساسية ، ونضوب مواردها غير المتتجدة ، وقلة موظفيها الإداريين ، وشقق اعبائها المالية" . (قرار الجمعية العامة ١٦٣/٤١) . وفي حين يعالج هذا التقرير المشاكل المشتركة بين جميع البلدان الجزرية النامية على الشحو المبين أعلاه ، فإنه يولي عناية خاصة لمشاكل البلدان الجزرية النامية الصغيرة من حيث عدد السكان أو المساحة الأرضية أو الناتج القومي الإجمالي أو جميع هذه المسائل الثلاث .

الف - الموارد المحلية

١ - العوامل الطبيعية والجغرافية

(١) نقد الموارد الطبيعية

٧ - لاحظت قرارات الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن نقص الموارد الطبيعية يشكل أحد المعوقات في البلدان الجزرية النامية . ويعد هذا خاصية ترتبط في معظم الحالات بصغر المساحة الأرضية للبلد . والواقع أن البلدان النامية الأصغر من حيث المساحة الأرضية هي جزر . فالبلد النامي غير الجزئي الأكبر مساحة (غامبيا : ١١٢٩٥ كم^٢) تزيد مساحته الأرضية ١٠ أضعاف عن مساحة ٣٥ بلداً من البلدان الجزرية النامية المدرجة في الجدول ١ من المرفق الأول ، في حين أن ١٢ بلداً من البلدان الجزرية النامية فقط (من أصل ٥٥ بلداً) تزيد مساحتها الأرضية عن مساحة غامبيا .

٨ - وعلى الرغم من أن عدداً من البلدان النامية الجزرية يتمتع بآراضٍ مواتية من حيث نسبتها إلى عدد السكان ، فإن طائلة المساحة الأرضية في كثير من هذه البلدان تمثل إلى الحد من إمكاناتها الزراعية ، مما يقترن أيضاً بمتغيرات في إمدادات المياه (انظر الفقرة ١٤ أدناه) . وبالمثل ، فإن صغر المساحة الأرضية - علاوة على التكوين الجغرافي - لمعظم البلدان النامية الجزرية يعني أن إمكاناتها محدودة في مجال التعدين . وإذا استثنينا البلدان الجزرية الأكبر حجماً نسبياً - وبغض النظر عن البلدان (على سبيل المثال إندونيسيا ، وبابوا غينيا الجديدة) خيراته كثيرة بوجه خاص - فإن البلدان الجزرية النامية التي يتتوفر لديها موارد معدنية كثيرة لها أهميتها الاقتصادية هي قلة : البحرين ، وبوروني دار السلام ، وترينيداد وتوباغو بالنسبة للمهيدروكربونيات ، وناورو بالنسبة للفوسفات ، وفيجي بالنسبة للذهب ، وجزر تركس وكايكوس وجزر البهاما بالنسبة للأراغونيت . ومن بين البلدان الجزرية النامية التي يجري فيها التنقيب عن المعادن بشكل نشط ، وبشكل خاص الذهب ، لا يستحق الذكر سوى جزر سليمان وفانواتو (بالإضافة إلى فيجي) . ولكل من هذين البلدين مساحات أرضية واسعة ويعمان في منطقة "حافة النار" . على أن هناك الإمكانيات التي توفرها المناطق الاقتصادية الخالمة الشاسعة التي حمل عليها كثير من البلدان النامية الجزرية بموجب اتفاقية قانون البحار أن تخفف من النقص في الموارد الطبيعية لهذه البلدان (انظر الفقرة ٥٢ أدناه) (١٠) .

(ب) استنزاف الموارد غير المتتجدة

٩ - استنفدت بالفعل الموارد غير المتتجدة في بعض البلدان الجزرية النامية بما في ذلك كيريباتي (الفوسمات في جزيرة بنابا) ، وفانواتو (المنفيز في جزيرة ايقاهي) وهايتي (البوكيت) . بالإضافة إلى ذلك ، فإن من المحتمل بحلول نهاية القرن أن تكون الموارد التي يرجع إليها إزدهار ثلاثة بلدان جزرية أخرى قد استنفدت إلى حد بعيد : النفط في البحرين وفي ترينيداد وتوباغو ، والفوسمات في ناورا . وهناك تقارير بأن الموارد المعدنية في الجمهورية الدومينيكية (الذهب والفضة في منجم روزارييو) قد أوضحت على النفاد .

(ج) المشاكل البيئية

١٠ - إن الخصائص البيئية المميزة للجزر موثقة بشكل جيد^(٧) . ويتمثل جانبها الأول بهشاشة التوازن الأيكولوجي للجزر ، لاسيما في الجزر الصغيرة التي أدت عزلتها إلى نشوء أنواع مستوطنه ، وحيث يؤدي عدم وجود تنوع في الحياة النباتية والحيوانية والانسانية إلى إضعاف المقاومة الأيكولوجية إزاء التدخل الخارجي . وقد أدى هذا في الماضي إلى نتائج فاجعة^(٨) ويُقدر أن من مئات الأنواع من الطيور التي انقرضت على مدى القرون الأربع الماضية ، لم يعش في القارات منها سوى العشر أو ما الباقي فقد كانت أنواعاً جزرية مستوطنه^(٩) . والامثلة على كون هذا النوع من الضعف يؤدي إلى آثار اقتصادية تشمل الدمار الذي نزل بمزارع جوز الهند بـأدخال الخنفسيات الكبيرة أوريكتس رينوسيروس *oryctes rhinoceros* ، ووباء حمى الخنازير الذي اجتاح سان تومي وبرينسبي عام ١٩٧٨ وأدى على قطاع الخنازير برمته مما أدى إلى تضاعف المستورد من اللحوم بما يقرب من أحد عشر ضعفاً في ثلاث سنوات . على أن من المرجع أنه بـأنتشار ظاهرة السفر عن طريق الجو حتى إلى بعد الجزر فإن خطر الكوارث البشرية والاقتصادية الناتجة عن ادخال المواد الغريبة قد تضاعل ، ذلك أن معظم الجزر قد "تحصنت" نظراً لـتعرضها للتاثيرات الخارجية .

١١ - والمثال الآخر على الـهشاشة البيئية للجزر الصغيرة هو سهولة انتقال التربة المنحتة إلى البحر بدلاً من أن تترسب في السهول . وفي الجزر التي تعيش على المحاصيل النقدية ، يحدث إلى جانب هذا التحات في التربة أن مبيدات الآفات والمواد الكيميائية الزراعية المستعملة تنجذب إلى البحر وتهدد أيكولوجيا النظم الساحلية والبحرية ، على النحو الذي وُجد في جزر ويندورد الكاريبيّة^(١٠) . وبالمثل فإن نقص مواد البناء الخاصة بالمباني "الحديثة" ، وأعمال الطرق وأرمفه السفن أدى في عدد من الجزر إلى جرف الرمال بكثافة بل وإلى استعمال الشُّعب المرجانية لرصيف الطرق ،

مما يؤدي إلى عواقب بيئية مدمرة بما في ذلك تدمير الشعب المرجانية نفسها . والمشاكل البيئية للبلدان الجزرية النامية تكون في العادة أكثر حدة في المناطق الساحلية ، حيث تتركز الأنشطة المختلفة ، بما في ذلك السياحة ، بشكل متزايد .

١٢ - إن جميع التدابير الإنمائية تنطوي بالضرورة على إحداث بعض التغييرات التي لا يمكن إلغاؤها . غير أن الطبيعة لا تعطي أهالي الجزر الصغيرة إلا هامشاً مغيراً جداً للخطأ . والأحداث التي لا يمكن إلغاؤها هي في أقلها تراكمية فيما تحدثه من آثار على اقتصادات الجزر الصغيرة^(١) . وفي هذا المضى ، فإن وقوع حادثة لناقلة نفط كبيرة - وهو خطر قائم أبداً بالنسبة للجزر في شرق البحر الكاريبي وغربي المحيط الهندي القريبة من خط سير ناقلات النفط الثقيلة - سيكون أمراً فاجعاً حقاً .

المزايا البيئية

١٣ - على الرغم من أن معظم المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزر المشار إليها أعلاه تشكل عقبات تعترض التنمية فيها ، فإنه ينبغي ملاحظة أن هذه الجزر تتمتع أيضاً ببعض المزايا البيئية ، التي تجعل الكثير منها أماكن جذابة يقصدها السائحون . وتشمل هذه المزايا عدم وجود أنواع معينة من التلوث الجوي والبحري نسبياً وافتقار الضجة التي ترتبط بالاماكن الحضرية الكبيرة .

(د) إمدادات المياه العذبة

١٤ - تمثل إمدادات المياه مشكلة أخرى . فأكثر الجزر المرتفعة وأعلاها رطوبة هي وحدها التي تتواجد لديها موارد مائية كبيرة . وحتى بعض هذه الجزر تعاني من نقص موسمي في المياه يكون حاداً في بعض الأحيان . ومعظم الجزر الصغيرة ، لا سيما الجزر المرجانية ، لديها عدد قليل من المجاري المائية والبحيرات أو قد لا يتواجد لديها موارد مائية دائمة ، كما أن مواردها من المياه العذبة غالباً صغيرة أو يتم استنزافها بسهولة . وتتفزو آبارها وحفائرها بالفعل المياه المالحة لتصبح غير قابلة على الدوام للاستعمال في معظم الأغراض . وحيثما يوجد الصرف السطحي ، أدى التحضر (الذي حدث على نطاق واسع في كثير من الجزر في الفترة الاستعمارية السابقة) في أغلب الأحيان إلى فقدان "المجاري المائية الدائمة" .

(هـ) التعرض لخطر الكوارث الطبيعية

١٥ - إن التعرض للكوارث الطبيعية بسبب مخاطر الأحوال الجوية والظروف الجيولوجية هو أحد الظروف البيئية الأخرى التي يتعين على الجزر المدارية دون المدارية

التعايش معها . ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة من قبيل "الزوايا المدارية بما فيها الأعاصير بأنواعها التي تعد أساساً إحدى سمات المحيطات والمناطق الساحلية الدافئة ، ويتناثر عنفها بسرعة في الكتل الأرضية والبحار المعتدلة الأكبر مساحة . أما البراكين والزلزال وللجانب العجمالي ، التي كثيراً ما تشكل الجزر أعلى قممها ، فهي تتتركز في معظمها في مناطق نشطة ضيقة جداً . وترتبط هذه المناطق النشطة بالحدود الفاصلة بين مقاييس القشرة الأرضية الصلبة التي يقارب عددها الخمس عشرة والتي تتكون منها القشرة الخارجية للأرض . وتوجد على طول هذه المناطق النشطة ، على نحو متعدد من عبر المحيطات الهادئ والاطلنطي والهندي ، القمم الجزرية لسلسل الجبال الواقعة تحت البحار ، وهي عرضة بشكل خاص للنشاط الاهتزازي والبركاني^(١٢) . ويبدو أن البلدان الجزرية النامية وحدها تعاني في حالة الجفاف على نحو أقل حدة نسبياً من القارات الواقعة على نفس خطوط العرض ، ولكن عندما يحدث الجفاف ، يمكن أن يصبح مأساوياً ، كما في الرأس الأخضر أو أن يكون باهظ التكلفة ، كما حدث في الجفاف الذي وقع في عام ١٩٨٤ في أنتيغوا حيث تعين جلب إمدادات المياه من الجزر المجاورة باستخدام المنادل .

١٦ - وما برحت الزوابع المدارية بوجه خاص تمثل أكثر أنواع الكوارث تواتراً وأشدتها تدميراً في البلدان الجزرية . وفي بعض السنوات ، يصيب مجموعة جزر الفلبين ٣٠ إعصاراً أو أكثر . أما في منطقة البحر الكاريبي ، فإن العاصفة المدارية التي أصابت سانت فنسنت وجزر غرينادين في مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، قد قتلت على أكثر من نصف مهضول البلدان من الموز ، وهو المنتج التمديري الرئيسي . وفي المحيط الهادئ ، تتعرض كثير من الجزر لضربات موجعة كل عام^(١٣) .

١٧ - وأخيراً ، تجدر الإشارة إلى ما تتعرض له الجزر من آثار محتملة بسبب التغيرات المناخية المتوقعة في العالم والمعروفة بـ "ظاهرة الاختباش الحراري" . ومن المتتبّع به بشقة متزايدة أن تشهد الفترة القادمة التي تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ عاماً ارتفاعاً في متوسط درجة الحرارة عند سطح الكرة الأرضية بمقدار ٥,٥ إلى ٤,٥ درجة مئوية . وسيترتب على ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر بما يتراوح بين ٢٠ و ١٤٠ سنتيمتراً بسبب التمدد الحراري . وسيؤثر ذلك على جميع المناطق الساحلية ، كما سيؤثر البيئة البشرية والهيكل الأساسية الحيوية ، لكنه سيكون فاجعاً بوجه خاص بالنسبة للجزر الصغيرة المنخفضة التي يمكن أن يختفي بعضها تماماً^(١٤) . كما أن ارتفاع درجة حرارة الماء من شأنه أن يوسع نطاق حزام الزوابع المدارية وأن يسفر عن حدوث أعاصير أكثر عنفاً .

(و) النقل والمواصلات

١٨ - النقل والمواصلات هما المجالان الاكثر وضوحاً للذان تختلف فيهما الجزر عن البلدان القارية . وما لم يمكن إنشاء وصلة من صنع الإنسان للوصول إلى الجزيرة الام (البحرين ، سنافورة) ، فليس هناك إمكانية لالانتقال إلى المناطق البرية الواقعة عبر حدود البلدان القارية . كما أن عدم إمكانية ربط الجزر بشبكات الطرق والسكك الحديدية أو بشبكة توزيع المياه والكهرباء في البلد المجاور ، يجعل إنجاز المشاريع أكثر تكلفة في الجزر منه في معظم البلدان القارية مهما كانت صغيرة .

البلدان الارخبيلية

١٩ - إن الجزر الارخبيلية ، التي تشكل في معظمها البلدان الجزرية النامية ، تعاني من ثقييدات إضافية في مجال النقل والاتصالات . وتتزايده حدة هذه المشكلة بوجه خاص في كثير من البلدان الجزرية النامية المنتشرة (على سبيل المثال ملديف ، والاقاليم المشمولة باللوسيبة في المحيط الهادئ وكيريباتي) ، وتشكل أيضاً عقبة رئيسية تواجه اندونيسيا (حوالى ٣٠ جزيرة صغيرة بخلاف ٥ جزر كبيرة ، تنتشر على مسافة ٧٠٠ كيلومتراً) والفلبين (أكثر من ٧ جزيرة) مما يجعل التكامل الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد الوطني أمراً عسيراً . ويمكن الحصول على فكرة عن أعباء الانقطاع الإقليمي الذي تعاني منه البلدان الارخبيلية من واقع تكلفة إنجاز طريق معبد طوله ٣,٤ كيلومتر يربط ما بين بتيو (المراكز التجاري الرئيسي في كيريباتي) وبيريك (المركز الإداري الرئيسي) الذي فتح في حزيران/يونيه ١٩٨٧ والذي بلغ ما يزيد على ١٠ ملايين دولار محلي (نحو ٦,٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة) ، وهو رقم يمثل خمس الناتج القومي الجمالي .

تكليف النقل الدولي

٢٠ - تؤكد البيانات المتاحة (انظر الجدول ١ أدناه) أن تكاليف النقل الدولي أعلى في البلدان الجزرية النامية منها في البلدان النامية ككل ، وأعلى بكثير منها في البلدان الصناعية . ويبيّن الجدول ١ إنخفاضاً طفيفاً بالنسبة لجميع البلدان في ضوء الأهمية النسبية لتكليف النقل منذ عام ١٩٨٠ .

الجدول ١

أجرة النقل ورسوم التأمين كحصة من الواردات ،
تسليم ظهر السفينة (فوب) ، ١٩٨٠ و ١٩٨٦

(النسبة المئوية)

| | ١٩٦٨ | ١٩٨٠ | |
|--|------|------|--|
| البلدان الصناعية | ٤,٥ | ٤,٨ | |
| البلدان النامية | ١٠,٢ | ١٠,٣ | |
| البلدان الجزرية النامية ^(١) | ١٢,٨ | ١٣ | |

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية الدولية ، حولية عام ١٩٨٧ ، الصفحة ١٣٣ - ١٣٧ . الأرقام هي غالبا تقديرات تستند إلى بيانات جزئية .

(١) تبلغ في المتوسط ٣٦ بلدا .

٢١ - وبالنسبة لمعظم البلدان الجزرية النامية (التي لا توجد بيانات مقارنة متاحة عنها) من المحتمل أن تصل تكاليف النقل إلى أرقام أعلى من تلك الواردة في الجدول ١ . وعلى سبيل المثال : في جزر القمر ، تبين بيانات ميزان المدفوعات لعام ١٩٨٦ واردات قيمتها شاملة الكلفة والتأمين وأجرة النقل (سيف) ٨٤٩ فرنكا من فرنكات جزر القمر ، بينما بلغت قيمة الواردات تسليم ظهر السفينة (فوب) ٩٩٤ فرنكا من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي ، مما يمثل فارقا بين القيمة "سيف" والقيمة "فوب" بنسبة ٤٣ في المائة^(١٥) . كما يرد دليل على ارتفاع أجرة النقل نسبيا في البلدان الجزرية النامية في دراسة أعدها الاونكتاد عن الشحن في شرق^(١٦) منطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٨٤ ، والتي تبين أن أجرة النقل على السفن

النظامية من الساحل الشرقي للولايات المتحدة إلى شرق منطقة البحر الكاريبي أعلى بنسبة ٤٠ في المائة تقريرًا من أجرة النقل بالنسبة للبضائع العامة في موانئ أمريكا الوسطى المتساوية في البعد تقريرًا (٢١,٣٨) من سنتات الولايات المتحدة و ١٥,٣٦ من سنتات الولايات المتحدة لكل طن متري/ميل على التوالي ، وأكثر من الضعف بالنسبة لمواد البناء .

٢٢ - وكان من الممكن أن ترتفع أجور النقل في الجزر المشار إليها وأن تكون الخدمات أقل تواترًا ، لو لم يحمل النقل البحري على إعانته مباشرة أو غير مباشرة بما فيها الاعانات الواردة عن طريق الموارد الخارجية .

٢٣ - ويرجع ارتفاع مستويات تكاليف النقل بالنسبة للجهات الجزيرية إلى انخفاض حجم الشحنات كل على حدة المتوجهة من الجزر واليها ، مقترباً بعدم التوازن بين حجم الواردات والم الصادرات من البضائع ، فضلاً عن الموقع البعيد جغرافيًا لعديد من البلدان الجزيرية النامية والمسافة التي تفصل بينها وبين شركائهما التجاريين الرئيسيين .

آخر شورة النقل الحديثة

٢٤ - على امتداد الخمسة والعشرين عاماً الماضية ، تأثرت الجزر تأثيراً سلبياً بوجود الحاويات/سفن الحاويات وناقلات البضائع السائبة . وقد تطور هذا النوع من التكنولوجيا ، التي غيرت طبيعة النقل البحري تغييرًا جذريًا ، بحيث يناسب ظروف الشحنات السائبة ، ولكي يرتبط بشبكات النقل البري ، وفي عدد قليل جداً من الجزر إذا كان حجم التجارة يبرر الاستثمار وإعادة التنظيم اللازمتين لتشغيل هذه الواسطة من وسائل النقل أو الارتباط بشبكات النقل البري . ويمكن إيجاز آخر لهذا التطور على النحو التالي :

«القد عانت حالة سكان الجزر في مسألة النقل تدهوراً حاداً من الناحيتين النسبية بل والمطلقة . فقد وصلت إليهم شورة النقل الحديثة أساساً عن طريق دفع السفن الساحلية من المرتبة الثانية إلى الخامسة للعمل في نقل تجارة الجزر ، طاردةً بذلك السفن الخشبية الأصغر حجماً والأكثر فائدةً من الناحية الاجتماعية ... ولما كانت تكاليف صيانة هذه السفن قد ارتفعت بشدة ، بينما بلغت تكاليف إحلالها أرقاماً فلكية ، فقد تدهورت الخدمات وارتفعت تكاليف نقل البضائع والركاب . ويدفع سكان الجزر حالياً تكاليف تبلغ ثلاثة أضعاف : فهم يدفعون تكاليف تفريغ الشحنات ، فضلاً عن تكاليف الشحن المفروضة

على وارداتهم ومادراتهم ، وبالاضافة إلى ذلك تباعدت محطات النقل النهائية أكثر فأكثر عن شواطئهم . ويمكن أن يخفف النقل الجوي من حدة الحالة ولكن بتكلفة عالية ، وفضلًا عن ذلك فإن إدخال خدمات الطائرات غالباً ما يقتربن بزيادة تدهور النقل البحري حيث تتقلص إيرادات سفن الركاب . وتمثل مشكلة النقل الخانقة ، حيث لا تتوافر وصلات برية ، أكثر القيود البارزة الوحيدة وأشدتها حدة التي تعمق حالياً عملية التنمية في الجزر^(١٧) .

٢٥ - ونتيجة لسوقيات شبكات النقل/التوزيع الحديثة ، غالباً ما يتم نقل التجارة فيما بين الجزر داخل المنطقة دون الإقليمية ذاتها عن طريق الموانئ الرئيسية الخارجية (على سبيل المثال أوكلاند وميامي) . وقد وجد كثيرون من البلدان الجزرية النامية في السنوات الأخيرة أنه من الضروري بناء موانئ في المياه العميقة أو تحسينها بتكليف باهظة جداً معبراً عنها بحسب في الناتج المحلي الإجمالي أو حسب نصيب الفرد ، معظمها بمساعدات خارجية . ولكن حتى في البلدان الجزرية النامية ، حيث أقيمت الموانئ المناسبة في المياه العميقة لتغليف شحنات سفن الحاويات مباشرة ، فإن مشاكل النقل من الميناء الرئيسي إلى جزر الأرخبيل الأخرى مازالت حادة .

التكاليف الأخرى للعزلة

٢٦ - بصرف النظر عن تعرّف الجزر لتحمل تكاليف نقل مرتفعة نسبياً ، فإن عليها أيضاً الاحتفاظ بمخزونات لمجموعة واسعة من السلع ، بما فيها السلع الأساسية كالمواد الغذائية والوقود وقطع الغيار ، أكبر حجماً من معظم المناطق التي يمكنها الحصول مباشرة على الإمدادات على نحو أيسر ، وعليها السماح بفترات تسليم أطول أمداً . وهذه المخزونات ، فضلاً عن الوقت المنفق في نقلها تتنطوي على أعباء اقتصادية . والواقع أن الجزر الصغيرة هي الوجهة النهائية والأسواق الشابة التي بمجرد أن تسلم اليها البضائع لا يمكن من الناحية الاقتصادية شحنها إلى الخارج ، ومن ثم فإنها تعاني من حالات نقص في السلع ، حيث لا يتم إلا طلب الحد الأدنى من الكميات من الخارج التي يتتوفر لها أسواق مضمونة .

النقل الجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية

٢٧ - كما هو الحال بالنسبة للموانئ المقامة في المياه العميقة ، خصمت البلدان الجزرية النامية استثمارات كبيرة طوال العشرين عاماً الماضية - بمساعدات خارجية عموماً - للتهوّض بالمرافق وإنشاء مراافق جديدة فيما يتعلق بالمطارات (لاستيعاب الطائرات الكبيرة الحجم) والاتصالات السلكية واللاسلكية . أما مراافق الاتصالات السلكية

واللascلكية والمطارات في معظم جزر البحر الكاريبي ، بل وأيضاً في الدول الجزرية النامية الأخرى كمالطا وقبرص والرأس الأخضر وسيشيل والجزر الواقعة في ملتقى الطرق في المحيط الهايدن كفواه وفيجي ، فإنه يمكن اعتبارها حالياً مستوفية للحد الأدنى من المعايير . ويستهدف البرنامج القليمي للاتصالات السلكية واللascلكية لمنطقة المحيط الهادئ تزويد كل جزيرة مأهولة بخدمات الهاتف بحلول منتصف التسعينات . وقد أدت هذه التحسينات إلى الحد بدرجة كبيرة من عزلة كثير من المجتمعات التي تعيش فوق الجزر ، رغم استمرار العزلة الكبيرة التي تعيشها معظم البلدان الجزرية النامية الأكثر تطرفاً في مواقعها من قبيل سان تومي وبرينسيبي وجزر القمر وكيريباتي وتوفالو ونيو توكيلاو ، فضلاً عن استمرار عزلة كثير من الجزر النائية التابعة للبلدان الجزرية النامية الأخري.

٢ - الانشطة الاقتصادية

(١) انعدام وفورات الحجم

٢٨ - إن الحجم الاقتصادي الصغير لمعظم البلدان النامية الجزرية يعني تقليل فرص الاستفادة من مزايا وفورات الحجم مع التسلیم بعدم إمكان التجربة في قطاعات معينة . وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الوحدات . وفي حين يمكن الاستفادة من وفورات الحجم عن طريق التجارة بالتجزء في بعض الأنشطة ، فإن ذلك الأمر عادة ما يكون متعدراً في مجالات من قبيل الهياكل الأساسية بما فيها المطارات والطرق والمرافق والطاقة والخدمات في مجالات الإدارة والصحة والتعليم (بما في ذلك انتاج مواد تعليمية في مجالات اللغات المحلية) والتدريب والإرشاد الزراعي والبحث والتخزين والتسويق . وبالتالي فإن البلدان الصغيرة تجد لزاماً عليها أن تخسر حصة من مواردها المالية والبشرية للمرافق الأساسية والخدمات أكبر من تلك التي تخصصها البلدان الكبيرة ، ومن ثم فإنها تعاني من أضرار لا يمكن تجنبها فيما يتعلق بالتكاليف في مجال المنافسة الدولية وفيما يتصل بالنهوض بالتنمية فيها . وعلى سبيل المثال ، قدرت تكلفة الخطة العامة لتطوير الموانئ في كل من جزيرتي ماهي وسيشيل في عام ١٩٨٤ بمبلغ ٣٩١ مليون روبيه أي بنحو ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(١٨) .

٢٩ - وتعاني البلدان الأخري من ارتباطها أياً ، كما ورد أعلاه ، من حالات معينة لانعدام وفورات الحجم ، إذ تجد لزاماً عليها أن يكون هناك ازدحام في الهياكل الأساسية فوق كل جزيرة مأهولة .

(ب) الزراعة

٣٠ - الزراعة إحدى القطاعات التي لم تتحقق فيها البلدان الجزرية النامية نجاحاً كبيراً . فقد ضاعت المزايا المتوقعة ، التي جذبت المستعمرين إلى إقامة مزارع كبيرة في الجزء الصفيحة لانتاج وتصدير المحاصيل كالسكر أو لب النارجيل أو الموز أو البن أو الكاكاو وذلك بسبب التطور الاجتماعي والتكني ، ولا تستطيع معظم البلدان الجزرية النامية ، في معظم الأحوال ، المنافسة على الصعيد الدولي . وانتاج هذه الالتواء من السلع الأساسية آخذ في الركود أو الانخفاض في معظم البلدان الجزرية النامية ، ولولا الترتيبات التفضيلية الخاصة مع البلدان ذات الاقتدار السوقي ، لا سيما بلدان الاتحاد الأوروبي ، لاصبحبقاء النشطة الزراعية التقليدية الموجهة نحو التصدير محل التساؤل .

٣١ - وفي الوقت نفسه ، أصبحت معظم البلدان الجزرية النامية أكثر اعتماداً على الواردات من الأغذية (انظر المرفق الأول ، الجدول ٣ أدناه) . وعلى الرغم من أن مساوى الحجم تنطبق على خدمات الدعم الزراعي الهامة (البحث والإرشاد وتسلیم المدخلات والنقل وتسويق الانتاج) ، فإنها ليست مؤشرة بنفس الحجم على مستوى المزارع^(١٩) . وببناء عليه ، فإنه بصرف النظر عن البلدان الجزرية النامية الصفيحة التي ليس لديها أية إمكانيات زراعية كبيرة (على سبيل المثال الجزء المرجاني وغيرها من الجزء التي تعاني من مشاكل حادة في المياه مثل الرأس الأخضر) ، فإن غيرها من البلدان ، لا سيما تلك التي تصبح فيها النسبة بين السكان والارض مواتية ، قد تكون في وضع يسمح لها بتنويع الزراعة فيها وتعزيز مساهمتها في التنمية عن طريق الاستعاذه عن الواردات ، بما في ذلك الوفاء بالاحتياجات السياحية . وبصرف النظر عن مشاكل الوصول إلى السوق - الوارد مناقشتها أعلاه ، فإن ذلك يقتضي تخصيص مزيد من الموارد للزراعة والتصدي لعدد من القضايا من قبيل السياسة السعرية والقيود المفروضة على حيازة الأرض^(٢٠) .

(ج) قضايا السياسات التجارية (السوق الداخلي المحدود والاعتماد على الواردات

٣٢ - إن العلاقة العكسية الهامة احصائياً بين حجم أي اقتصاد ومستويات التجارة الدولية معروفة تماماً . ومن ثم ، كانت الواردات في البلدان الجزرية النامية في عام ١٩٨٥ ، تمثل نسبة ٣٦,١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي (٦٥,١ في المائة بالنسبة للبلدان الجزرية النامية الصفيحة) ، مقابل متوسط بلغ ١٣,٣ في المائة بالنسبة لجميع البلدان النامية (انظر المرفق الأول ، الجدول ٣ أدناه) . وتبين

المقارنة مع بيانات عام ١٩٧٠ ، ان نسبة الواردات الى الناتج القومي الاجمالي ، قد انخفضت الى حد ما في عدد من الحالات (على سبيل المثال ، بربادوس وفيجي وساموا) ، في حين كانت هناك في حالات اخرى زيادة كبيرة في هذه النسبة (على سبيل المثال ، ملديف والرأس الأخضر) .

٣٣ - اما افتتاح الاقتصادات المغيرة فهو نتاجة لصغر اسواقها المحلية الى جانب ضيق نطاق الموارد التي تملكتها إذ يلزم لتخطي عائق السوق الداخلية المغيرة الانفتاح على التجارة الدولية بغية تلبية الاحتياجات التي لا يمكن تدبيرها بصورة اقتصادية عن طريق الاستعاضة عن الواردات . ونتيجة لذلك ، يتعين تمويل هذا الاعتماد الشديد على الاستيراد بجهد تصديرى يناظره حجما ، مما يؤدى الى عدم كفاية الاشكال الارضية من تحويلات العملة الأجنبية . وفي نفس الوقت ، فإن ضيق قاعدة الموارد الطبيعية وانخفاض القدرة التكنولوجية المحلية يقيدان نطاق السلع الاولية والمنتجات الصناعية التي يمكن انتاجها لغير اراض التصدير .

٢٤ - وهناك اثر آخر للصغر ولوجود حد ادنى حرج للحجم الذي يستلزمته العديد من الانشطة الاقتصادية هو التخصص في عدد قليل من مجالات التصدير . وهذا ظاهر في الارقام القياسية العالمية نسبيا للتركيز على السلع في عديد من البلدان الجزيرية النامية (انظر المرفق الأول ، الجدول ٣) . فرغم ان الحالات التي تقارب فيها نسبة التركيز على منتج واحد ١٠٠ في المائة ، مثل ناورو (الفوسفات) وجزر الانتيل الهولندية (تكلير النفط ، حتى وقت قريب) وسان تومي وبرينسيبي (الكافاكاو) ، تعتبر حالات متطرفة فيإن التخصص التصديرى في عدد صغير جدا من السلع حادث في معظم الجزر المغيرة . وحتى في البلدان الجزيرية النامية التي لديها رقم قياسي منخفض الى حد ما للتركيز على سلع التصدير فان التنوع ظاهري أكثر من كونه تنوعا حقيقيا . فانتيفوا وبربودا (الرقم القياسي ٣٤٤٠) تعتمد في الواقع اعتمادا كبيرا على السياحة التي جلبت من النقد الاجنبي في عام ١٩٨٥ ما يزيد عما حققته المدارات من السلع بثمانية امثال .

٣٥ - ويؤدي التخصص والاعتماد المفرط على البيئة الاقتصادية الخارجية الى ما يلاحظ كثيرا من ضعف البلدان النامية المغيرة ونقص مرونتها إزاء المدمات الخارجية التي ليس لديها أي سيطرة عليها . وعدا ضعف هذه البلدان إزاء الكوارث التي من منبع الطبيعة او الانسان ، وهو ما يتضح بصفة خاصة في حالة الجزر الصغيرة (كما أشير أعلاه) ، والتي تؤدي الى تقلبات واسعة النطاق في حجم الانتاج والتصدير ، فإنها واقعة تحت رحمة الاسعار ، فهي معرضة تماما ، لعدم وجود شرطيات سوقية دولية خاصة ،

لتقلبات الاسعار بالسوق العالمية وللقيود السوقية . وال المجال المتاح ضيق جدا امام الاجراءات الرامية الى موازنة ذلك او الى تحقيق الاستقرار ، ويمكن اعتبار القطاع الوطني في اكثربالحالات مجرد تابع ثانوي لانشطة خارجية المنشا .

٣٦ - وفي كثيير من البلدان الجزرية النامية ، هناك رغبة مفهومة ومشروعة في تخفيف الاعتماد على العوامل الخارجية ، ولكن الاحوال الموضوعية تحد من خيارات السياسة العامة المتاحة . وقد استطاع عدد من البلدان الجزرية النامية تحقيق مستويات مرتفعة نسبيا من الدخل والنموا عن طريق التركيز على اتباع استراتيجيات متطلعة الى الخارج (٢١) . بيد ان الاوضاع تختلف من بلد الى آخر ، إذ ان الجزر الكبيرة نسبيا تمكنت في حالات كثيرة من تحقيق درجة اكبر من الاعتماد على الذات وبناء قواعد انتاجية اكثربالتكامل .

الترتيبات التجارية الخاصة

٣٧ - في ضوء الدرجة العالية من التبعية التجارية التي تعانيها اقتصادات الجزر الصغيرة التي ترتكز على عدد ضئيل من المنتجات والاسواق ، فإن توفر ترتيبات موقية خاصة لمصادراتها هو أمر على درجة من الامانة لهذه البلدان ربما تفوق اهميتها لأي فئة أخرى من البلدان النامية . وهذه الدرجة من الامانة تجعل توفر شروط مواتية للوصول الى الاسواق وزيادة اثر القيود التي تواجهها تلك الجزر في مجال النقل عبر مسافات طويلة (٢٢) . وقد ادرك الشركاء الرئيسيون للبلدان الجزرية النامية من البلدان المتقدمة النموا الامنية الحيوية التي تمثلها التجارة بالنسبة لها ، وهناك ترتيبات خاصة مختلفة (عادة في اطار مجموعات اكبر) تتطبق على العديد منها . وعلى اي حال ، فإن مصادراتها حتى إن نمت بسرعة ، لن تبلغ المستوى الذي قد "يضر" اسوق البلدان المستوردة الاكبر نسبيا .

اتفاقية لومي

٣٨ - تتضمن اتفاقية لومي الثالثة لعام ١٩٨٤ (وكذلك سبقاتها) بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ومجموعة البلدان النامية في افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ (ومعظم البلدان الجزرية النامية اطراف فيها) احكاما خاصة للبلدان الجزرية ، وذلك في اطار الاحكام العامة الواردة في تلك الاتفاقيات لمصالح الدول المشاركة ، التي تنص على اتاحة وصول معظم المنتجات دون قيود ودون رسوم الى الاسواق ، وتشبيك حصائل الصادرات (نظام تشبيك حصائل الصادرات ونظام تشبيك حصائل التصدير في قطاع التعدين) ، وتشجيع الاستثمار . وفي الواقع انه على اساس نصيبي

الفرد وكتيبة مئوية من الناتج القومي الجمالي ، كان المستفيدين الرئيسيون من التعويضات من نظام تثبيت حسائل المأدرات على مدى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ خمسة بلدان جزرية نامية مفيرة هي : تونغا ودومينيكا وساموا وفانواتو وكريبياتي^(٢٣) . وفضلاً عن ذلك ، فإن اتفاقية لومي تتضمن ترتيبات سوقية مواثية بصفة خاصة لثلاثة منتجات ذات أهمية خاصة للبلدان الجزرية النامية هي : الرّم والسكر والموز .

ترتيبات من أجل منطقة البحر الكاريبي دون الأقلية

٣٩ - من الترتيبات الأخرى ذات الأهمية الخاصة للمعديد من جزر البحر الكاريبي مبادرة حوض الكاريبي للولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج الاستيراد التفضيلي الجديد المسما "كاريبيكان (CARIBCAN)" المشترك مع كندا^(٢٤) . وبين قانون الانعاش الاقتصادي لحوض الكاريبي (مبادرة حوض الكاريبي) ، الذي أصبح سارياً في عام ١٩٨٤ ، ضمن أحكامه الرئيسية على دخول السلع المستوفية للشروط إلى الولايات المتحدة دون رسوم من ٢٣ بلداً مستفيداً من منطقة البحر الكاريبي ، ١٦ منها بلدان جزرية . بيد أن قانون الانعاش الاقتصادي لحوض الكاريبي لم يسفر بعد عن النتائج الملحوظة المرجوة . فقد زادت واردات الولايات المتحدة من المنتجات غير النفطية من البلدان المستفيدة بالقانون ، بنسبة ٦ في المائة تقريباً خلال السنوات الثلاث ١٩٨٤ - ١٩٨٦ بينما انخفضت الواردات المغفاة من الرسوم من ٥٧٧,٧ مليون دولار في عام ١٩٨٤ إلى ٤٩٧,٦ مليون دولار في عام ١٩٨٥ ، ولكنها ارتفعت إلى ٦٨٩,٨ مليون دولار في عام ١٩٨٦^(٢٥) . وقد خفضت أيضاً حجم استيراد السكر من منطقة البحر الكاريبي إلى الولايات المتحدة تخفضاً كبيراً منذ عام ١٩٨٣ (مما أضر ببربادوس وجامايكا وترینيداد وتوباغو وسان كيتس ونيفيس) . وعلى أي حال ، ينبغي ملاحظة أن المعديد من الصادرات التي يمكن أن تصدرها الجزر إلى الولايات المتحدة مثل الملابس والنفط والأحذية والسلع الجلدية وأسماك التُّن المعلبة ، مستبعدة من رخصة الدخول دون رسوم بموجب ذلك القانون ، بينما يصادف كثير من الجزر الاصغر نسبياً صعوبة في الوفاء بقواعد الشروط المتعلقة بالمنشأ .

٤٠ - ووفقاً لما يراه مراقب واحد على الأقل من المراقبين المطلعين ، فإن قانون الانعاش الاقتصادي لحوض الكاريبي على الرغم من حسن مقاصده "لم يكن فعالاً في تحقيق أهدافه^(٢٦) أو على الأقل لم يصبح كذلك بعد" . وفي أوائل عام ١٩٨٨ ، كان هناك اقتراح أمام كونفرنس الولايات المتحدة (مشروع قانون جيبونز - بيكل) يؤدي في حالة اقراره إلى توسيع نطاق قانون الانعاش الاقتصادي واطالة أجله . ويحاول هذا الاقتراح جعل القانون أكثر فعالية في مساعدة بلدان الكاريبي النامية . ومما يلفت الاهتمام

بصفة خاصة مشاريع أحكامه التي تقتضي بخفض مطلب القيمة المضافة الذي يشترط توفره للتمتع بالمعاملة وفقا لقانون الانعاش الاقتصادي ، وذلك بالنسبة لجزر الكاريبي المفيرة .

اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي الإقليمي في جنوب المحيط الهادئ

٤١ - أما في منطقة المحيط الهادئ ، فقد وقعت استراليا ونيوزيلندا اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي الإقليمي في جنوب المحيط الهادئ مع البلدان الجزرية النامية بالمحيط الهادئ ، في عام ١٩٨٠ . ويمنح الاتفاق حق الدخول التفضيلي غير المتبادل لم المنتجات الجزر ، مستهدفا خفض الخلل الكبير في التوازن في التجارة بين استراليا ونيوزيلندا من ناحية وجزر المحيط الهادئ من ناحية أخرى . وكما في حالة قانون الانعاش الاقتصادي لحوض الكاريبي ، أدرج في البداية عدد من السلع ذات الأهمية الخاصة للجزر في القوائم المقيدة أو السلبية وكان تأثير الاتفاق خلال سنواته الخمس الأولى مخفيا للأعمال . يزيد أن استراليا ونيوزيلندا وافقتا خلال السنتين التاليتين على تخفيف القيود بدرجة أكبر على امكانية الوصول إلى الأسواق ، بما في ذلك القيود المتعلقة ببعض المنتجات الحساسة مثل الملابس والاحذية وعصائر الفواكه . وعلى الرغم من هذا لا يزال من الصعب تحقيق ما تشرطه القواعد المتعلقة بالمنشأ (٥٠ في المائة من القيمة المضافة منها ٢٥ في المائة يمكن أن تشمل واردات من استراليا ونيوزيلندا) ، ولا سيما بالنسبة لمغريات البلدان الجزرية النامية الفقيرة في الموارد ، مما أشار نقدا مؤداه أن "اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي الإقليمي في جنوب المحيط الهادئ يفيد البلدان التي هي في حالة أفضل بالفعل" (٣٧) .

ترويج التجارة وتشجيع الاستثمار

٤٢ - استكملت هذه الترتيبات الخامدة للوصول إلى الأسواق بدعم عملي كي يتاح للبلدان الجزرية النامية التفاعل مع مؤسسات البلدان المتقدمة النمو وهيأكل التسويق بها . ويقدم هذا الدعم على سبيل المثال بواسطة وحدة الاتصال بالبلدان النامية في نيوزيلندا واللجنة التجارية لجنوب المحيط الهادئ في سيدني باستراليا . وما يرتبط بهمورة وشيقة بهذه الترتيبات الخامدة للوصول إلى الأسواق ، الدعم المقدم من أجل إنشطة تشجيع الاستثمار . وهذا متاح بالفعل للبلدان الجزرية النامية من الولايات المتحدة (قانون الانعاش الاقتصادي لحوض الكاريبي) ، واستراليا (برنامجه المشاريع المشتركة) ، ونيوزيلندا (مشروع التنمية الاستثمارية لجزر المحيط الهادئ) ، وبموجب اتفاقية لومي (بما في ذلك ما يقدم عن طريق مركز تنمية الصناعة) .

(د) دور السياحة والخدمات

٤٣ - من سمات البلدان الجزرية النامية ، اللافتة للنظر بصفة خاصة في كثير من صغربياتها ، الدور الهام الذي تؤديه الخدمات في اقتصاداتها بصفة عامة وفي هيكل صادراتها بصفة خاصة فحصة الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي أعلى بكثير في البلدان الجزرية النامية منها في البلدان النامية ككل (انظر المرفق الاول ، الجدول ٢ أدناه) . وفي الواقع أن ائتمانات الخدمات أكثر أهمية من الصادرات السلعية في ١٥ من البلدان الجزرية النامية المتوفرة ببياناتها وعدها ٣١ بلدا (انظر المرفق الاول ، الجدول ٣ أدناه) .

السياحة

٤٤ - السياحة هي النشاط الخدمي الرئيسي المرتبط بالبلدان الجزرية النامية . وقد تطور هذا النشاط بسرعة وأصبح يحتل حالياً موقعاً هاماً في اقتصادات معظم البلدان النامية الجزرية بل وأصبح النشاط السائد في عدد منها . ومن ثم تجاوزت الإيرادات الآتية من السياحة في أنتيغوا وبربودا وبربادوس وجزر البهاما وسيشيل وغرينادا وفانواتو وقبرص ولديف الناجمة عن الصادرات السلعية في عام ١٩٨٦ (المرجع نفسه) . ولا بد أن الأمر كذلك أيضاً في عدد من الجزر الأخرى التي لا تتتوفر عنها هذه البيانات ، مثل إنفيلا وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان وموتسيرات .

٤٥ - والسياحة صناعة تنافسية بدرجة عالية ولكنها بوجه عام لا تزال تتميز بـ «aura» ملحوظة بعدم تأثرها بالانتكاس ، وهي على عكس السلع لا تخضع بصفة عامة للتدابير الحماائية من جانب البلدان التي يهدى منها السائح . ومن ثم فإن البيانات الواردة من منطقة البحر الكاريبي (انظر المرفق الثاني) ، تشير إلى أنه على الرغم من حدوث تقلبات في جزر مختلفة فإنه بالنسبة لكل جزر البحر الكاريبي معاً ، ارتفع الإنفاق السياحي بطاراد في كل سنة من سنوات الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٦ .

٤٦ - وهناك تناقض كبير فيما يتعلق بالسياحة وتدور المخاوف إزاءها حول طبيعتها الكامنة المتقلبة ، وفوائدها الاقتصادية الصافية غير المضمونة ، وأشارها الثقافية والاكولولوجية غير المرغوب فيها . ولكن ، رغم ذلك ، قالت جزر كانت قد أعربت عن تحفظها فيما مضى بخصوص تشجيع الزوار (تونغا وساموا ولديف) ، بفتح أبوابها أمام السياحة . والملحوظ أن أكثر الجزر اعتماداً على السياحة (مثل أنتيغوا وبربودا وبرمودا وجزر البهاما وقبرص) هي تلك التي تتمتع بأعلى مستويات الدخل الفردي بينما

تعدّ الجزر التي لا تولي السياحة أهمية ، مثل توفالو ، وجزر القمر ، والرسان الأخضر ، وسان تومي وبرينسيبي ، وكريباتي من بين أغقر البلدان الجزرية النامية .

الخدمات المالية

٤٧ - لقد نجحت بلدان عديدة من البلدان الجزرية النامية في تقديم أنواع مختلفة من الخدمات المالية التي تتصل أحياناً بالسياحة . وتشكل جزر كايمان أبرز مثال على التخصص في هذا المجال . ففي سنة ١٩٨٦ كان عدد الشركات المسجلة ١٨٠٠٠ شركة تقريباً - وهو عدد يفوق عدد السكان البالغين ، وقد سجل نحو ٧ في المائة من التجارة بالدولار الأوروبي عبر هذا المركز المالي . وتعد برمودا البلد الرائد في العالم في مجال شركات التأمين الأسرية^(٢٨) . وباستثناء جزر البهاما وجزر الانتيل الهولندية ، أصبحت ، في الفترة الأخيرة ، جزر أخرى في منطقة البحر الكاريبي ، مراكز دولية مالية أما هذه الجزر فهي بربادوس ، وأنجليا (٥٠ مصرفًا خارجياً في سنة ١٩٨٦) ، ومونتسيرات (٣٠ مصرفًا خارجياً في سنة ١٩٨٦) ، وجزر تركس وكايكوس (٤٠ شركة مسجلة بما فيها ٢٠ مصرفًا في سنة ١٩٨٤) . ورغم أن تلك الترتيبات تتخذ في منطقة البحر الكاريبي ، فإن البحرين ، وقانواتو ، وناورو ، وتونغا ، وجزر كوك قامت أيضاً بإنشاء مراكز مصرفية خارجية ، كما أعلنت موريشيوس وساموا عن قرارهما باتخاذ ترتيبات مماثلة . وهناك نشاط آخر يتعلق بذلك وهو توفير مرافق السجل المفتوح (أعلام الملاعة) للشحن البحري وهو ما توفره برمودا وجزر الانتيل الهولندية وجزر البهاما وقانواتو وقبرص من بين البلدان الجزرية النامية .

٤٨ - ويمكن إنشاء هذا النوع من الخدمات الخارجية بسهولة أكبر في الجزر الصغيرة أو البلدان الأخرى الأصغر لأنه يتيسر في تلك البلدان تصميم الحوافز الضريبية على نحو لا يؤثر على القاعدة الضريبية المحلية . ورغم ذلك فإن مستقبل توسيع المراكز الخارجية المتصلة بسوق الولايات المتحدة أمر غير مضمون . وقد اضطرت مراكز عديدة منها (بربادوس وجزر البهاما وجزر كايمان) إلى إبرام معاهدات لمساعدة المتبادل مع الولايات المتحدة تعطي سلطات الولايات المتحدة امكانية الاطلاع على الحسابات المصرفية وفقاً لشروط معينة . ومنذ سنة ١٩٨١ قامت الولايات المتحدة بإنشاء مرافق مصرفية دولية في الولايات المتحدة وهي وحدات مستقلة في مصارف الولايات المتحدة - تستطيع ، في الواقع ، تقديم نفس التسهيلات التي تقدمها المصارف الخارجية . وبصفة مماثلة تم ، منذ سنة ١٩٨٧ ، إلغاء قسم كبير من الامتيازات الضريبية التي كانت تتمتع بها شركات التأمين الأسرية التابعة للولايات المتحدة في الخارج . وتضطر

البلدان الجزرية النامية ، في حالة الخدمات الخارجية المقدمة للاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، إلى التنافس مع مراكز أوروبية خارجية راسخة .

الخدمات الأخرى

٤٩ - إن تجهيز البيانات ، لاسيما إدخال البيانات ، هو أحد أنواع خدمات الجديدة والسريعة النمو في عدد من البلدان الجزرية النامية في منطقة البحر الكاريبي (بما فيها بربادوس ، وجامايكا ، وجزر البهاما ، والجمهورية الدومينيكية ، وسان كيتس ونيفيس ، وغرينادا ، ومونتسيرات) . ويستخدم هذا النشاط الامكانيات الجيدة المتوفرة من حيث الالهام بالقراءة والكتابة في كثير من البلدان الجزرية النامية ، وهو مجال تتمتع فيه تلك البلدان بمميزات بالمقارنة بالعديد من البلدان النامية الأخرى .

٥٠ - ولقد اجتنب عدد من جزر منطقة البحر الكاريبي بما فيها غرينادا ، وسان كيتس وجزر غرينادين ، ومونتسيرات ، كليات الطب "الخارجية" . وهناك نوع آخر من أنواع خدمات ، ذو أهمية في عدد من البلدان الجزرية النامية وهو جمع الطوابع البريدية (المجال الرئيسي لاكتساب العملات الأجنبية مجال هام لتوفير العمالة في تفاصيله) . وأخيرا ينبع في فئة الخدمات أن يشار إلى الدخل المتاتي عن خدمات الادارة الميدانية والعائد إلى عدد من الجزر الصغيرة ذات الموقع الاستراتيجي من مرافق مثل محطات تعقب التوابع الامتناعية ، ومحطات الأرصاد الجوية ، وعمليات مساعدة الأسماك والنفط ، وتزويد الطائرات بالوقود (مثل الرأس الأخضر) .

٥١ - إن الاضطلاع بأنواع خدمات هذه لا يتمشى مع مفهومي "النمو بالاعتماد على الذات" أو "التنمية المتكاملة" وقد يبدو هامشيا وفقا للمعايير الدولية ، ولكنه غالبا ما يشكل في العديد من البلدان الجزرية النامية الصغيرة جزءا هاما من الاقتصاد .

(٥) الموارد البحرية وموارد قاع البحار (٣٩)

٥٢ - تشتهر جميع الجزر في إمكانية الاستفادة من موارد البحار المحيطة بها . ولقد حصلت بلدان جزرية نامية متعددة على مناطق اقتصادية خالصة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، غالبا ما تكون تلك المساحات أكبر بآلاف المرات من مساحتها الأرضية . وينطبق ذلك ، بصفة خاصة ، على منطقتين المحيط الهادئ والمحيط الهندي بينما تكون تلك المناطق أكثر انحصارا في منطقة شرق البحر الكاريبي وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث تكون الجزر أقرب بعضها من بعض وأقرب من الدول

الساحلية . على أن ما جنته البلدان الجزرية النامية من ذلك هو في الوقت الحاضر نظري أكثر منه فعلي . ويقتصر استغلال موارد المناطق الاقتصادية الخالمة من الناحية الأساسية على صيد الأسماك بصورة واسعة النطاق .

مصادف الأسماك

٥٣ - إن المياه المحيطة بأغلبية البلدان الجزرية النامية هي ، على عكس الرأي المنتشر ، من أقل المناطق المنتجة في العالم فيما يتعلق بأساراب الأسماك . فبسبب صغر المساحة الأرضية لمعظم الجزر ، يكون المدد المطري الفتي بالمواد المغذيّة محدوداً ، أو غير موجودة كما هو الحال في الجزر المرجانية . أما في منطقة المياه العميقـة البعـيدة عن الشـواطـئ ، تفتقر أـغلـبيـة الـبلـدانـ الـجـزـرـيـةـ النـامـيـةـ إـلـىـ بـيـئـةـ طـبـيـعـيـةـ سـالـمـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـأسـمـاكـ عـلـىـ نـحـوـ الـمـنـحـدـرـاتـ الـأـرـضـيـةـ الـوـاسـعـةـ الـمـوـجـوـدـةـ فـيـ قـيـاعـ الـبـحـارـ الـتـيـ تـؤـمـنـهـ الـأسـمـاكـ غـيـرـ الـمـهاـجـرـةـ . ولـذـلـكـ يـتـرـكـ صـيدـ الـأسـمـاكـ عـلـىـ اـسـتـغـلـالـ أـنـوـاعـ الـأسـمـاكـ الـكـثـيرـ التـرـحالـ (ـسمـكـ الـتنـ بـصـفـةـ خـاصـةـ)ـ أـوـ عـلـىـ الـمـوـارـدـ الـمـكـتـنـزـةـ بـيـنـ الـشـعـابـ الـمـرـجـانـيـةـ الـوـاسـعـةـ .

٥٤ - ولم يتم حتى الان ، في المناطق الجزرية الرئيسية من العالم ، تحقيق كامل امكانات مصادف الأسماك الشعبية وتربية الاحياء البحرية من قبيل زراعة الانواع ذات القيمة العالية من الاعشاب البحرية وأسماك الطعم . ولقد شرعت حكومات عدد من البلدان الجزرية النامية ، بالتعاون مع الوكالات الدولية ، في تطبيق برامج لاستخدام موارد الأسماك بفعالية أكبر وذلك باضفاء طابع حديث على القطاع التقليدي وبمحاولة تحويله إلى نشاط تجاري ^(٣٠) . ولكن (كما هو الحال في بلدان نامية أخرى) غالباً ما يسفر ذلك عن صعاب جمة يكون مآل الجهود العديدة التي تبذل الاخفاق الباهظ . وكثير من البلدان الجزرية النامية يعد ، في الواقع ، من أكثر البلدان استهلاكاً للأسماك المعلبة المستوردة .

٥٥ - إن كثافة رأس المال والطاقة التي تتطلبها الطريقة الحديثة لصيد الأسماك في المياه العميقـةـ ، بما في ذلك المرافق الشاطـئـةـ الـلـازـمـةـ بـالـاضـافـةـ إـلـىـ الـمـهـارـاتـ التقنية المعقـدةـ الـضـرـوريـةـ ، منـ الـأـمـورـ الـتـيـ تـحدـ منـ مـسـاـهـةـ أـغـلـبـيـةـ الـبـلـدانـ الـجـزـرـيـةـ النـامـيـةـ الـقـطـاعـ .

٥٦ - ونـظـراـ لـتـلـكـ الصـعـوبـاتـ لـجـاتـ بـلـدانـ جـزـرـيـةـ نـامـيـةـ مـتـعـدـدةـ إـلـىـ تـأـجـيرـ أـجزـاءـ مـنـ الـمـنـاطـقـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـخـالـمـةـ التـابـعـةـ لـهـاـ . ولـهـذاـ الفـرـضـ ، قـاتـ الـبـلـدانـ الـجـزـرـيـةـ

النامية فرادى أو مجتمعة بابرام اتفاقات مع الاطراف المعنية ، تنهى على توفير امكانية الوصول الى المناطق الاقتصادية الخالمة المخصصة لاسطيل صيد الاسماك التابعة لتلك البلدان . ويعد اتفاق صيد اسماك التن المبرم في نيسان / ابريل ١٩٨٧ بين الولايات المتحدة والدول الاعضاء في وكالة مصائد الاسماك التابعة لمحفل جنوبى المحيط الهدائى من بين اكثرب اتفاقات صيد الاسماك شمولا حتى الان فيما يتعلق بالبلدان الجزرية النامية . وهناك أمثلة أخرى لاتفاقيات صيد الاسماك في جزر القمر ومان تومي وبرينسيپ وغي سيشيل . ولكن تشكل عملية مراقبة المناطق الاقتصادية الخالمة بمقدمة فعالة مشكلة في أغلبية البلدان الجزرية النامية الصغيرة .

الموارد البحرية غير الحية

٥٧ - لا تعتبر البلدان الجزرية النامية من البلدان المنتجة البارزة من حيث استخراج المعادن وغيرها من الموارد غير الحية من قاع البحار وباطن أرضها في اطار المناطق الاقتصادية الخالمة التابعة لها . ويفترض استغلال تلك الموارد في البلدان الجزرية النامية على استخراج الرمال والحسى من المناطق القرية من الشاطئ واستخراج الملح والمرجان . وتتطلب عملية استخراج المعادن من البحار استثمارات كبيرة هي ، لا شك ، خارج امكانيات اغلبية البلدان الجزرية النامية . وعوضا عن تنمية شركات صناعية وطنية لاستخراج المعادن من البحار ، يبدو من المرجع أن يصبح منح الامتيازات لاستخراج المعادن بمقدمة مماثلة لاتفاقيات التي تمنع حق صيد الاسماك ، الفائدة الأساسية التي يمكن أن تستخلصها البلدان الجزرية النامية من الموارد المعدينة الموجودة في المناطق الاقتصادية الخالمة . ومن شأن المستحيل بالنسبة لهى بلد جزري نام أن يتوقع عمليا جنى أي عائد اقتصادي مباشر من استخلاص المعادن البحرية في المستقبل القريب . وكذلك فإنه يجب أن يتم في المستقبل التنقيب عن احتياطيات جديدة وواسعة من الهيدروكرbones في عرض البحار .

٥٨ - وفيما يتعلق بمقاصد الطاقة البحرية المتعددة ، مثل الطاقة المدية الجزرية والطاقة الموجية ، وتحويل طاقة درج الملوحة ، وتحويل طاقة الكتل الاحيائية البحرية والطاقة الحرارية المحيطية ، تتجه أعمال البحث والتنمية بمقدمة مرکزة الى التطبيقات في البلدان المتقدمة النمو . ويبدو أن نظم الطاقة البحرية ستكون ، عندما تدخل مرحلة التشغيل ، واسعة النطاق ومعقدة وباهظة التكاليف . وهذا هو ما يتناقض مع متطلبات البلدان الجزرية النامية ولا سيما الصغيرة منها .

٢ - المشاكل البشرية وال المؤسسية

٥٩ - تواجه البلدان الجزرية النامية عدداً من المشاكل البشرية والإدارية والمؤسسية . وتعزى تلك المشاكل في أغلبها إلى قلة عدد السكان وقلة الدخل القومي ، وهي أشد حدة في الدول الارخبيلية^(٣) . وحتى في البلدان الجزرية النامية الأكبر ، مثل اندونيسيا والفلبين ، هناك صعوبات خاصة تواجه في إدارة الجزر المتناثرة والمختلفة في ثقافاتها والقليلة في عدد مكانتها .

(١) أوجه النقص والفجوات في القوى العاملة

٦٠ - ترجع عدة مشاكل خامضة بالقوى العاملة والإدارة إلى قلة سكان معظم البلدان الجزرية النامية . وحتى لو كانت الموارد المالية كافية لتفطير تكاليف جميع أنواع الخدمات الحكومية - وهو عبء فادح على البلدان المغيرة المستقلة - تتظل أوجه النقص والثغرات في القوى العاملة التي تملك المهنارات المطلوبة مشكلة متفرقة في جميع البلدان الجزرية النامية الصغيرة تقريباً . ورغم أن معدلات تعليم الكبار فيها قريبة من معدلات البلدان النامية الأخرى وأن اتجاهات القوى العاملة فيها قابلة للتكييف ، فإن ما فيها من المهارات ، بما في ذلك الإدارة والمقاومة ، كثيراً ما تكون غير كافية لرفع مستوى القاعدة الانتاجية وتحسين القيمة المضافة . ويصعب بالذات التخطيط مقدماً في هذا الشأن ، ليس فقط بسبب الهجرة وإنما أيضاً لأن فرص التنمية في الجزر الصغيرة كثيراً ما تكون في صورة قطاع ضيق جداً يوجد في سوق دولي متخصص أو متقدم لمتطلباته أو خدمات محددة تنموا باطراد . ومع ذلك استطاعت عدة بلدان جزرية نامية أن تجتنب تعهدات وتكنولوجيا من الخارج لاستكمال القدرات المحلية على إنجاز أهداف وطنية .

٦١ - ونかる القوى العاملة في المنظمات العامة أو الخاصة بسبب قلة السكان واضح من هشاشة سلسلة القوى العاملة التي كثيراً ما تختل عند غياب الموظفين بسبب المرض أو التدريب أو الهجرة أو مجرد حضور اجتماعات خارج البلد . وتحتفل أحداث من هذا القبيل في جزء صغير من أي اقتصاد أكبر من ذلك ، ولكن توجد فيه موارد للدعم يمكن أن تقوم بدورها . وأوجه النقص والثغرات هذه في القوى العاملة هي التي تفسر ضعف البلدان الجزرية النامية الصغيرة في مجالات مثل اتخاذ القرارات والتكنولوجيا والعلاقات الدولية ، بحيث لا تستطيع الوصول إلى الجهات المؤشرة .

اتخاذ القرارات

٦٢ - إن نقص القوى العاملة في المستويات العليا يبيطع من عملية صياغة وتنفيذ الخطط والمشاريع . وكثيراً ما تجري هذه العملية دون بيانات كافية . وحتى البيانات الأساسية المتعلقة بالسكان في بعض البلدان الجزرية النامية الصغيرة غير كافية . فكثير منها لا تستطيع إعداد حسابات قومية أو ميزان مدفوعاتها . ويمكن لواجهة النقص هذه في قواعد البيانات أن تزيد بشكل جسيم من خطر اتخاذ الحكومات أو الجهات التي تمنح المعونات قرارات غير مدرورة . على أن ثمن خطأ التخطيط قد يكون أفتح من ذلك بكثير في أي اقتصاد صغير لأن الموارد الموجودة القابلة للاستثمار تكون قاصرة على عدد من المشاريع أقل من ذلك بكثير .

التكنولوجيا

٦٣ - القاعدة التكنولوجية للبلدان الجزرية النامية ضيقة في العامة من حيث الأعداد ، وكثيراً ما تكون أيضاً ضعيفة من حيث المهارات والخبرة ، وهذا يجعلها تفتقر إلى الجهات المؤشرة القادرة على استيعاب أوجه التقدم التكنولوجي والتكييف مع سرعة التغيرات الهيكلية التي تحدث عالمياً . وهكذا تكون هذه البلدان شديدة الاعتماد على البيئة الاقتصادية والتكنولوجية الدولية الموجودة في الخارج عند تطبيق وتنفيذ سياستها الإنمائية والتجارية - وهذا مجال تقل فيه نسبياً قدرتها على المعاونة والختار . فهي تفتقر إلى المعلومات والمهارات اللازمة لرصد التطورات التكنولوجية ، وتقييم آثر التغيرات التكنولوجية في الهياكل ، وتقديم وتحريك أفضل الأساليب والاجهزة الضرورية لنقل التكنولوجيا إلى القطاع الإنتاجي . وحتى الان ما زالت معظم المبادرات الخامسة بنقل التكنولوجيا إلى البلدان الجزرية النامية الصغيرة تأتي من الخارج ، ولم تستطع هذه البلدان نفسها حتى الان أن تقوم بدور هام في الإتيان بما هو مطلوب من نقل التكنولوجيا وأوجه التقدم التكنولوجي الداخلي .

العلاقات الدولية والقدرة على التفاوض

٦٤ - وأخيراً فإن أوجه النقص في القوى العاملة (وهي كثيراً ما تقترب بالضفوط المالية) تفسر أيضاً معوبات البلدان الجزرية النامية في علاقاتها الخارجية . فتمثيلها في الخارج واحتراكتها الفعالة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية محدود جداً ، ولها مشاكلها في الاتصال بسرعة وكفاءة بالدوائر المانحة . وهي ليست مجهزة جيداً للتعامل مع الشركات المتعددة الجنسية بالعدل والقسطنطى ، ومع أنها تحتاج إلى اجتذاب متخصصين ومستثمرين من الخارج ، فإن مشكلتها الحقيقة هي التأكد من أن العاملين الخارجيين الذين يريدون إيجاد تعامل تجاري معها سوف لا يستخدمونها ستاراً

لأنشطة غير مشروعه . ويصعب تناول مشاكل من هذا القبيل في الدول الأكبر ، ولكنها تمثل تحدياً أكبر من ذلك للبلدان الجزرية .

(ب) الضقوط المؤسسة الأخرى

٦٥ - للجزر الصغيرة أيضاً مشاكلها الخاصة والجسيمة في اتخاذ القرارات وعمليات الإدارة والتنظيم ، وهي ترجع إلى أسباب مختلفة عن أسباب نقص القوى العاملة المذكورة أعلاه .

٦٦ - والروابط الاجتماعية وصلات القرابة قوية بالذات في هذه البلدان ، ورغم أن هذه الروابط قيمة في حد ذاتها فإنها تزيد من صعوبة وضع وتطبيق سياسات تقوم على اسقافية محددة . وهذه المشاكل موجودة في جميع البلدان ، ولكن بينما يمكن حلها في البلدان الأكبر بطرق تترك أثراً اقتصادياً هامشياً ، فإن حلها في البلدان الصغيرة جداً قد تكون له عواقبه المؤسية المباشرة وتأثيره السلبي في الانشطة الاقتصادية الهامة ، وهذا ينال من قدرتها على المنافسة الدولية .

"الاحتکارات الطبیعیة"

٦٧ - ترتبط مشكلة النقل بنزعة ملحوظة نحو الاحتكار الفردي واحتكار الأغشية للهيكل الاقتصادي في معظم البلدان الجزرية النامية ، خصوصاً المضيفة منها . وهذا ما يحدث مثلاً في تجارة الاستيراد والتصدير ، إذ أن ما ينفقه المستوردون من وقت ومال في إيجاد موردين خارجيين ملائكيين وإيجاد أماكن التخزين المتخصصة والخدمات اللاحقة للبيع ، يشطبان من همة العاملين حديثاً بهذه التجارة ، بينما تكون المؤسسات الموجودة في وضع موات يمكّنها من زيادة ترسيق أقدامها . وحيث أن الموردين الخارجيين أو وكلاءهم المحليين يدركون أنهم أمام سوق محصور لا يستطيعون فيها المستهلك أن يحصل بسهولة على إمدادات بديلة عند عبوره الحدود ، فلما يكون لهم حافز على تخفيض الأسعار . كذلك فإن الاقتصادات الحساسة في عملياتها ونقلها الدولي كثيراً ما لا تسمح بنجاح أكثر من وحدة للتجهيز (مثل مصنع للنجمة أو مصفاة لزيوت الطعام) . وبنجاح قلة ضئيلة من شركات التأمين أو المصارف العاملة في السوق المحلية (وهي تختلف عن المصارف البحرية) . سواءً كانت هذه الاحتكارات "الطبيعية" ، الفردية منها أو المقتصورة على الأغشية ، مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص فإنها تعني حرمان كثير من البلدان الجزرية النامية من قدرتها على الاستفادة من المنافسة (٣٣) . وهكذا يغلب على هذه البلدان أن تواجه ارتفاعاً في التكاليف وأنخفاضاً في فعالية حماية المستهلك .

(ج) المؤسسات الإقليمية

٦٨ - للتعاون والتكامل الإقليميين أهمية خاصة لدى الدول الجزرية النامية ، فهما سببان لتخفيض الضغوط الناجمة عن مفرها . وقد ظهرت عدة مؤسسات في كبرى المناطق الجزرية لتعزيز التعاون الإقليمي ، وثالث دعماً قوياً من الجهات المانحة . ومن المؤسسات الرئيسية في الكاريبي التي تستوعب البلدان الجزرية النامية الاتحاد الكاريبي ، ومنظمة دول شرق الكاريبي ، ومصرف التنمية الكاريبي ، ولجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ، وهناك كثيرات غيرها تغطي مثلًا البحوث الزراعية (المعهد الكاريبي للبحوث والتنمية الزراعية) والتعليم العالي (جامعة جزر الهند الغربية) والسياحة (المركز الكاريبي لبحوث السياحة وتنميتها) والقطاع الخاص (الاتحاد الكاريبي للصناعة والتجارة) . ولا يوجد في منطقة جنوب المحيط الهادئ أي تجمع إقليمي قاصر على البلدان النامية . فلأسباب تاريخية ، تحظى خمس دول عاصمية بمركز متوازن سواء لدى البلدان الجزرية النامية المستقلة أو المتمتعة بالاستقلال الذاتي ، ولدى القاليم الاعضاء في لجنة جنوب المحيط الهادئ . فقد دعيت استراليا ونيوزيلندا لدى إنشاء محفل جنوب المحيط الهادئ (عام ١٩٧١) إلى الالتحاق بالدول الجزرية النامية المشتركة فيه . وقد أنشأ المحفل مكتب جنوب المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي ، ووكالة مصائد الأسماك التابعة للمحفل . كما أن اللجنة الخارجية الفرنسية للتجمع قد انضمت في المحيط الهادئ مع الدول الجزرية المستقلة الاعضاء فيه إلى لجنة المحيط الهندي التي تأسست عام ١٩٨٢ . ويقتضي الوضع الجغرافي لبلدان جزرية نامية أخرى (مثل مالطا وقبرص وسان تومي وبرينسيبي والرأس الأخضر) أن يشمل التعاون الاقتصادي فيها تعاوناً مع البلدان القارية المتاخمة ، سواء كانت متقدمة النمو أو نامية .

٦٩ - وهناك مجال خاص في التعاون الجزرى هو التمثيل الخارجى . فتوجد مثلًا لمنظمة شرق الكاريبي بعثتان مشتركتان في لندن وأوتراوا تمثلان سبعاً من الدول الاعضاء في المنظمة ، كما أقيمت في واشنطن دائرة لتشجيع الاستثمارات في شرق الكاريبي . وهناك مثل آخر هو نظام الكومونولث الذي يتيح مكتبًا للبعثات الدائمة لتسعة من الدول النامية الصغيرة لدى الأمم المتحدة في نيويورك .

(د) الهجرة

٧٠ - رغم أن جزءاً كبيراً على الأقل من سكان البلدان الجزرية النامية قد وفد من الخارج منذ القرن السابع عشر ، ظل للهجرة دور اجتماعي - اقتصادي هام في البلدان الجزرية النامية طيلة القرن الماضي . وتدفعات السكان حالياً ، المؤقتة منها

والدائمة ، هي العوامل الرئيسية التي تنظم التغير السكاني في معظم البلدان الجزرية النامية .

٧١ - وتبليغ الهجرة الدولية أقصاها من أصفر الجزر ، والوجهات الرئيسية للمهاجرين هي البلدان النامية الناطقة بالإنكليزية . في المحيط الهادئ ، يعيش في الخارج من سكان جزر توكيلاو وبتكيرن وكوك ونيوي وساموا الأمريكية أكثر مما يعيش منهم في بلدانهم . والحقيقة أن أبناء نيوي الذين يعيشون في أوكلاند يبلغون ضعف عدد من يعيش منهم في نيوي ، كما أن عدد من يعيش في أوكلاند من أبناء جزر كوك أكثر من عددهم في آية جزيرة من جزر كوك . أما منطقة البحر الكاريبي فإن عدد سكان جزرها الذين يعيشون في الخارج أكثر من السكان المقيمين في أنغيليا وسابا ومونتسيرات ؛ وقد يتطرق هذا حتى على بلدان نامية صغيرة أكبر نسبيا مثل سانت كيتس ونيفيوس وكومنولث دومينيكا . وتعتبر "الهجرة الدولية" من منطقة البحر الكاريبي نسبيا أعلى نسبة في العالم منذ الحرب العالمية الثانية^(٣٣) . وهناك مثال آخر هو الرئيس الأخضر الذي يعيش في الخارج من أبنائه قدر من يعيش منهم في البلد ذاته تقريبا .

٧٢ - وحركة الهجرة ، الدائمة منها والموقتة ، مفيدة أساساً للأفراد ولأسرهم في العادة ، ومفيدة وضارة للدول الجزرية النامية من حيث أنها دول . والجانب السلبي منها هو أنها انتقائية دائما ، وهذا يؤدي على الدوام إلى فقدان من هم أكثر نشاطاً ومهارة وابتكارا ، كما أنها تعرقل تنمية كثير من البلدان الجزرية النامية . أما الناحية الإيجابية منها فهي تدفق التحويلات المالية التي تتعرض عن الهجرة (أنظر الفقرتين ٩٠ و ٩١ أدناه) ، وانخفاض ضغوط البطالة . وفي الحقيقة لا توجد بين حكومات البلدان الجزرية النامية الصغيرة واحدة معروفة بسياساتها في تشجيع الهجرة ؛ فعلى العكس من ذلك تسع كثیرات منها إلى إيجاد إمكانیات جديدة للهجرة .

٧٣ - ومع ذلك فإن هيكل الهجرة يتأثر بأحوال الدول المستقبلة أكثر مما يتأثر بأحوال الدول الموفدة . فالاتصالات المستمرة بالبلدان المتقدمة النمو تساعد على تدفق الهجرة بانتظام من جزر صغيرة مثل ساموا الأمريكية وغوان وواليس وفوتونا وجزر كوك ، ومن جزر الانتيل الفرنسي والموريشية . لكن هذه الظروف لا تتنطبق على معظم البلدان الجزرية النامية . مثال ذلك أن بعض البلدان المتقدمة النمو (مثل كندا بالنسبة للكاريبي ونيوزيلندا بالنسبة لتونغا) لها نظم للمعامل الموسميين ، كما تدرس استراليا اتخاذ سياسة خاصة بالهجرة بالنسبة للجزر الصغيرة في المحيط الهادئ زيادة في مساعدتها^(٣٤) .

هاء - المشاكل الثقافية

٧٤ - أدى البعد عن القارب من الأنترال الشفافي . ومن المرجح أن أفسر الوحدات الثقافية في العالم توجد في الجزر الصغيرة . وتمكنت بعض لغات الجزر ولهجاتها من البقاء نتيجة للانعزال في الماضي . في يوجد في قانواتو مثلًا حوالى ١٠٠ لغة - وهذه النسبة إلى عدد السكان أكبر منها في أي بلد آخر في العالم . وينطبق عديد من البلدان الجزرية النامية بنوع خاص بهم من اللغة الكريولية . والبقاء بالنسبة لهذه المجتمعات الثقافية الصغيرة يتطلب منها تكاليف خاصة من حيث المسائل التعليمية والثقافية وسائل الاتصال ، تتراوح من توفير الكتب الدراسية للمدارس الابتدائية إلى تشغيل نظام إذاعي وطني .

٧٥ - ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الخواص الثقافية الجزرية مفيدة لأنها تعمل بمنشأة حجاب يقي من أنماط الاستهلاك غير المناسبة ومن التغير السريع جدا ، ولأنها توفر التماสك الاجتماعي والسبب الأساسي لتقديم الأموال . والواقع أن مجتمع السياحة ووسائل الإعلام الحديثة - وخاصة البث التليفزيوني بواسطة التوابع الامتناعية وأفلام الفيديو - يُعرض العديد من البلدان الجزرية النامية لخطر التبعية الثقافية المفرطة ، نتيجة للتعرض لتأثيرات الثقافة الأجنبية ، الأمر الذي يحد من قدرتها على الحركة . ويؤدي هذا بصورة خاصة إلى إشارة توقعات كبيرة وغير واقعية (خاصة في منطقة البحر الكاريبي) تقييد قرارات التخطيط إلى حد كبير .

باء - تحويل الموارد الخارجية١ - المعونةمستويات المعونة

٧٦ - ترد بيانات عن المعونة الخارجية المقدمة إلى البلدان الجزرية النامية في الجدولين ٥ و ٦ من المرفق الأول لهذا التقرير . وفي عام ١٩٨٥ تلقت البلدان الجزرية النامية كل مساعدة تساهليّة أكبر بقليل من معدل المساعدة المقدمة إلى جميع البلدان النامية نسبة للفرد ونسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ، ولكن تتأثر هذه البيانات بقدر كبير بأكبر بلدين من البلدان الجزرية النامية وهما اندونيسيا والفلبين . ومن ناحية أخرى ، تلقت البلدان الجزرية النامية الصغيرة في عام ١٩٨٥ قدراً أكبر بكثير من المعونة نسبة إلى الفرد (١١٢,١ دولار من دولارات الولايات المتحدة) ، يقارب ١٠ أمثال معدل المعونة المقدمة إلى جميع البلدان النامية

ويتجاوز خمسة أمتال معدل المعونة المقترنة الى أقل البلدان ثموا . ويعود هذا ب بصورة جزئية الى "أثر البلد الصغير" . والسبب في هذا الأثر هو أن الوكالات المتعددة الأطراف تكلف عادة بتقديم المساعدة الى جميع البلدان النامية بغض النظر عن حجمها ، بينما يحاول أيضاً العديد من الوكالات الثنائية اتباع هذا الشهج لاكتير عدد ممكناً من البلدان النامية . وفي هذه العملية ، متى اتخاذ قرار تقديم المساعدة ، تقتضي النواحي العملية للتخطيط والتنفيذ والمراقبة تخصيص مبالغ دنيا حتى لاصر بلد . ومن العوامل الأخرى التي قد تفسر هذا الارتفاع النسبي لمستويات المعونة التساهمية المقترنة الى البلدان الجزرية الصغيرة ، الروابط التاريخية الوثيقة جداً مع مانحين معينين ، والاهتمام الكبير الذي يولى للبلدان الجزرية النامية بسبب موقعها الاستراتيجي . وفي مستويات المعونة هذه تأييد أيضاً للنتيجة القائلة بأن العديد من المانحين يسلمون بالاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية الصغيرة .

٧ - ويبين الجدول ٦ من المرفق الأول أدناه أن المعونة التساهمية بالسعر الحالي للدولارات قد تضاعفت تقريباً بالنسبة للبلدان الجزرية النامية ، وبلغت أكثر من نصفها بالنسبة للبلدان الجزرية النامية الصغيرة ، في الفترة بين ١٩٧٥ و ١٩٨٢ - ١٩٨٦ . ولكن ، بعد خصم عامل التضخم من الدولارات بواسطة الرقم القياسي لأسعار الواردات المقابل^(٣٥) ، كانت هذه الزيادة أقل بكثير . وبالنسبة للبلدان الجزرية النامية ككل ، بقيت المعونة عند نفس المستوى تقريباً في الفترة بين ١٩٧٥ و ١٩٨٢ ، وارتفعت بأكثر من العشر بقليل في الفترة بين ١٩٨٢ و ١٩٨٦ . وبالنسبة للبلدان الجزرية النامية الصغيرة ، ازدادت المعونة التساهمية بالأسعار الشابة بنسبة ١٠ في المائة في الفترة بين ١٩٧٥ و ١٩٨٢ ، وارتفعت بمقدار ثلث آخر في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ .

٧٨ - وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، تتتوفر في ١٧ بلداً من البلدان الجزرية النامية الشروط المطلوبة للاستفادة من الأموال التساهمية لصندوق النقد الدولي واستخدام المؤسسة الانمائية الدولية ، كما هو موضح في المرفق الثالث . وتنطبق هذه التسهيلات على البلدان المنخفضة الدخل ، ولكن الشروط المطلوبة للاستفادة منها لا تزال تتوفّر حالياً في ثمانية بلدان من البلدان الجزرية النامية التي يتتجاوز ناتجها القومي الإجمالي للفرد نقطة القطع المطبقة على البلدان المنخفضة الدخل الأخرى - بل يتتجاوزها كثيراً أحياناً (١٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في ٤ من بلدان شرق منطقة البحر الكاريبي)^(٣٦) . وكثيراً ما يشكوا ممثليو البلدان الجزرية النامية الصغيرة بسبب ما أطلق عليه أحدهم اسم "الاستبداد الناتج

عن استخدام دخل الفرد كمؤشر رئيسي للتنمية^(٣٧) ، وقد عارض بشدة بلدان شرق منطقة البحر الكاريبي بصورة خاصة سلبها "التدريجي" من استيفائها لشروط استخدام المؤسسة الانمائية الدولية . ويعتقد بصورة عامة أنه إذا ما تم هذا "التدريج" فإن البلدان الجزرية النامية الصغيرة لن تتمكن من اقتراح مشاريع تستطيع أن تولد العائدات الضرورية للتسماح لها بخدمة الديون وتسديدها بشروط غير تساهلية .

صندوق تفالفو الاستثماري

٧٩ - يعتبر صندوق تفالفو الاستثماري ابتكاراً جديداً فيما يتعلق بالمعونة التساهليّة ، وقد اقترح في عام ١٩٨٥ وبلغت المساهمات فيه ٣٧ مليون دولار استرالي بحلول نهاية عام ١٩٨٧ . ويتألف هذا الصندوق من منح من عدة مانحين ، يجري استثمارها في الخارج وسيستخدم ربع الصندوق لمساعدة تفالفو على تسديد النفقات المتكررة للحكومة ، بدلاً من المعونة المقدمة إلى الميزانية من المملكة المتحدة ، والتي يجري تخفيضها تدريجياً . ولا شك في أن تفالفو حالة متطرفة من حالات البلدان الجزرية النامية بسبب قلة الموارد المحلية التي يمكن تعبئتها ، ولكن قد يمكن تطبيق المبدأ الذي يستند إليه تشغيل الصندوق الاستثماري (التساهل التام ، والضمان الطويل الأجل ، والتعددية) فيما يتعلق بعدد من البلدان الجزرية النامية الصغيرة الأخرى ذات الموارد القليلة .

تجزئة المساعدة الخارجية

٨٠ - من مشاكل تقديم المعونة إلى البلدان الجزرية النامية ، ضرورة "تجزئة" المعونة في أجزاء صغيرة يقدر يكفي للتكميل مع صغر حجم هذه البلدان . ويواجه العديد من المانحين معوبات ادارية في المخصصات الصغيرة جداً ، ولكن تم العثور على عدة إجراءات ابتكارية في معظم الحالات . وبالتالي تجري تجزئة المعونة على طريق مصرف التنمية الكاريبي الذي يقدمها بدوره إلى البلدان الجزرية النامية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي . وبالمثل يقوم مصرف التنمية الآسيوي (الذي يوجد له مكتب فرعي في منطقة المحيط الهادئ) بمساعدة البلدان الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ عن طريق تقديم قروض متعددة المشاريع تتالف من عدد من العناصر الصغيرة ، ولكن حتى هذا النوع من الطرائق لا يساعد على التخلص من العبء الإداري الثقيل المتمثل في تقييم كل مشروع فرعي ومراقبته على حدة .

ال الأولويات الوطنية

٨١ - نظرا الى أهمية دور المعونة في عديد من البلدان الجزرية النامية ، قد يكون لا مناص من تتمتع رغبات الوكالات المانحة بقدر من الأهمية أكبر مما هو الحال في البلدان النامية الأخرى . وهناك أمثلة كثيرة على الحالات التي أسفرت فيها المساعدة المقدمة بحسن نية الى البلدان الجزرية النامية عن نتائج سلبية . ويمكن أن يؤدي هذا الى تبديد الموارد ، كما حدث في مشروع كثيف رأس المال في ملديف ، وقد قال وزير الخارجية إن فشل هذا المشروع يعود في الواقع "إلى عدم توجيه الاهتمام الكافي لارائنا خلال عملية التقييم" ^(٣٨) . وتنكيف الحكومات الجزرية بصورة متزايدة مع هذه المشاكل ، وقد رفضت في عدد من الحالات هبات من المعدات بسبب ما تتطوّر عليه من تكاليف متكررة .

مساوىء الاعتماد على أنواع معينة من المعونة

٨٢ - ينبغي عدم اهتمام المعوبات والمساوىء المرتبطة بالاعتماد على إشكال معينة من المعونة . فإن الاعتماد الكبير على المعونة يرغم بمورها نمطية الطرف المستفيد على استخدام التكنولوجيات والمهارات الأجنبية ، وكثيراً ما يكون ذلك بتكلفة مرتفعة ، مما يؤدي إلى تخفيض القيمة المضافة المحلية أو زيادة نسبة العمالة الأجنبية من الاستثمار ، وبالتالي تخفيض إمكانية توليد العمالة محلية وتطوير المهارات التقنية والأدارية المحلية واستخدام المدخلات المحلية .

٨٣ - وعلق أول رئيس لجمهورية جزر مارشال على بعض إشكال المعونة غير الملائمة كما يلي : "القد أحسنوا علينا ودمروا روحنا الإنسانية" ^(٣٩) . وبصورة عامة ، يعتبر في منطقة جنوب المحيط الهادئ "أن تحديد المشاريع الملائمة وتمثيلها أصعب من العثور على المانحين لتمويلها" ^(٤٠) .

٨٤ - وتشير هذه الاعتبارات إلى ضرورة التزام الدقة في تحديد وتقييم نوع الدعم الخارجي الذي يمكن أن يكون أكثر انتاجية وفعالية من حيث التكاليف ، وأكثر اتجاهها نحو التنمية في هذه البلدان .

الحماية من الصدمات

٨٥ - تحتاج البلدان الجزرية النامية إلى الحماية من الصدمات المفاجئة التي يمكن أن تتضرر منها بشدة البلدان الجزرية النامية الصغيرة . وتتضمن هذه الصدمات الكوارث الطبيعية ، ولكنها تتضمن أيضاً الخسارة في حصائل الصادرات نتيجة لعوامل

خارجية (الحمائية ، والتفييرات في القوانين المتعلقة بالضرائب في البلدان النامية ، وانخفاض التحويلات الخاصة) . وفي هذا الصدد يمكن أيضا اعتبار تغيير السياسة المتعلقة بالمعونة لمانع ثنائي هام بمثابة حادث خارجي يزعزع الاستقرار .

٨٦ - وتشمل ترتيبات الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بموجب اتفاقية لومي (نظام تثبيت حصائر التصدير ونظام تثبيت حصائر التصدير في قطاع التعدين) بالإضافة إلى نظام التمويل التمويسي للنقد في حصائر التصدير (يطبق على ملديف) تمويف انخفاض صادرات السلع . ومنذ عام ١٩٧٩ ، تم توسيع نطاق مرفق التمويل التمويسي لصندوق النقد الدولي ليشمل أيضا النقد في عائدات السياحة وتحويلات العمال . ولكن ، لم تشمل مصادر أخرى لدخل الجزر (حصائر الخدمات المالية ، وجمع الطوابع البريدية ، وتأجير المنطقة الاقتصادية الخالمة ، والتحويلات الخاصة) . ومن الناحية العملية كان من المستحبيل تقريبا لمعظم البلدان الجزرية النامية أن تستفيد من أحكام مرفق التمويل التمويسي فيما يتعلق بالنقد في الحصائر الممتلكة من غير السلع ، ويعود ذلك في جزء منه إلى عدم توفر بيانات يمكن الاعتماد عليها بقدر كاف .

٢ - الدين الخارجي

٨٧ - ترد بيانات عن وضع الدين الخارجي للبلدان الجزرية النامية في عام ١٩٨٥ في الجدولين ٤ (أ) و ٤ (ب) من المرفق الأول . ولا تختلف نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي في البلدان الجزرية النامية (٤٧,٦ في المائة) اختلافا كبيرا عن معدل هذه النسبة لجميع البلدان النامية (٤٦,٢ في المائة) . وهذه النسبة أقل بعشر الشيء في البلدان الجزرية النامية الصغيرة (٣١,٨ في المائة) . ولكن ديون بعض البلدان الجزرية النامية (جاماييكا ، جزر سليمان ، جزر القمر ، سان تومي وببريسبيسي ، فانواتو ، مدغشقر ، ملديف) تجاوزت ناتجها القومي الإجمالي . كما لا تختلف نسبة القروض التساهيلية من الدين الخارجي للبلدان الجزرية النامية اختلافا كبيرا عن هذه النسبة في البلدان النامية كل (ولكنها أقل بكثير من هذه النسبة في أقل البلدان نموا) (انظر المرفق الأول ، الجدول ٤ (أ) ، العمود ٣) . وبالمثل لا تختلف نسبة الدين المتعدد الأطراف من مجموع الدين اختلافا كبيرا في البلدان الجزرية النامية عنها في البلدان النامية الأخرى (انظر المرفق الأول ، الجدول ٤ (ب) ، العمود ١٠) .

٨٨ - وفي عام ١٩٨٥ ، كان معدل نسبة خدمة الدين - أي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات - في البلدان الجزرية النامية أقل منه في مجموعات البلدان النامية

الخرى (انظر المرفق الأول ، الجدول ٤ (ب) ، العمود ١٢) . ولكن من بين الـ ٤٩ بلداً ناميماً التي وقعت اتفاقيات الإغاثة من الدين المتعدد الاطراف في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧/سبتمبر ١٩٨٧ ، كانت هناك خمسة بلدان من البلدان الجزرية النامية^(٤١) ، وهي جامايكا والجمهورية الدومينيكية والفلبين وكوبا ومدغشقر . وفي عام ١٩٨٨ اعتبر البنك الدولي ثلاثة من البلدان الجزرية النامية (جزر القمر ومان تومي وبرينسبي ومدغشقر) من البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون .

- ٨٩ - وفي تحليلات حديثة جداً للبلدان الجزرية النامية الصغيرة ، لم تبرز مشاكل الدين كصعوبة رئيسية لهذه البلدان^(٤٢) ، واعتبر أن إمكانيتها المحدودة في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية الخامسة تحميها ، من زاوية ما ، من تكبد ديون تجارية بشروط غير تساهلية . ولكن لــ العديد من البلدان الجزرية النامية الصغيرة بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة إلى الاقتراض من الأسواق الخامسة ، وفي عام ١٩٨٥ تجاوزت ديون البلدان الجزرية النامية من الدائنين الخاصين نسبة ٤٠ في المائة من مجموع الديون (كانت هذه النسبة أكثر من ٥٠ في المائة للبلدان الجزرية النامية الصغيرة) . ويقوم عديد من هذه القروض على فترات تسديد صغيرة نسبياً ، ولذلك يمكن توقع تسجيل أعباء كبيرة بسبب خدمة الديون في عدد من البلدان الجزرية النامية في المستقبل القريب .

٣ - التحويلات

- ٩٠ - تشير البيانات المتوفرة (انظر المرفق الأول ، الجدول ٣) إلى أن صافي التحويلات الخاصة ايجابي في معظم البلدان الجزرية النامية الصغيرة . وترتبط هذه التحويلات الخاصة بصورة مباشرة بالهجرة من الجزر . وكثيراً ما يتعدى توفر البيانات عن التحويلات إلى البلدان الجزرية النامية أو تكون هذه البيانات مسجلة بصورة غير كاملة ، إذ يتم بعض هذه التحويلات خارج القنوات المصرفية العادية . ويزيد صافي التحويلات الخاصة على صادرات السلع في تونغا والرأس الأخضر وساموا ويمثل أكثر من نصف قيمة الماديات في انتيغوا وبربودا وفانواتو . ومن ناحية أخرى ، فإن بلدانـا قليلة (البحرين وجزر البهاما وجزر الانتيل الهولندية) قد اجتذبت هي ذاتها المهاجرين الأجانب القادمين من جزر أخرى في الفالب ، الذين يتحولون أموالهم إلى الخارج .

٩١ - وفي عديد من الجزر الصغيرة ، التي لا تتوفر عنها بيانات قابلة للمقارنة ، تتمتع التحويلات بأهمية اقتصادية كبيرة . وهذه هي الحالة في كيريباتي وتوفالو - خاصة إذا أخذت في الاعتبار دخول البحارة العاملين على مراكب أجنبية وحمائـل العاملين المهاجرين في ناورـو - وكذلك في آنغيلا وجزر كوك ونوي وتوكيلاو (٤٣) . ولا تتمتع تحويلات المهاجرين بهذا القدر من الأهمية في خارج البلدان الجزرية النامية إلا في عدد قليل من البلدان النامية (مثل اليمن وليسوتو) .

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات (٤٤)

٩٢ - إن الأغلبية الكبرى من البلدان الجزرية النامية صغيرة من حيث عدد السكان أو المساحة أو الناتج القومي الإجمالي أو من حيث جميع هذه العناصر الثلاثة . ونتيجة لذلك ، ينطبق إلى حد أكبر كثير من المشاكل التي جرت مناقشتها في الفرع الثاني أعلاه على البلدان الجزرية النامية الصغيرة . وللتوصيات المناقشة أدناه أهمية خاصة . بالإضافة إلى ذلك ، ونظراً إلى التنوع في صفوـف البلدان الجزرية النامية ، فإن قلة من التوصيات تنطبق على جميع هذه البلدان ، بلا تمييز .

٩٣ - وتبرز المشاكل الخامـة بالبلدان الجزرية النامية من تفاعل عدد من العناصر وهي :

(أ) صغر حجم الاقتصاد ، وهو ما يتجلـى في قلة عدد السكان ، وضـالة الناتج القومي الإجمالي وقـاعدة الموارد الطبيعـية ، مما يؤدي إلى زيادة في النفقات بسبب الحجم (مثل ارتفاع حـمة الفرد من تكـلفة الهـياكل الأساسية ، والإـدارة العامة والتمـثيل فيما وراء الـبحـار) ؛

(ب) المـميزـات الجـغرـافية التي كـثيرـاً ما تـتـسبـب في مشـاكل مـتـعلـقة بـالمـياه والـترـبة ؛

(ج) المـوقـع الجـغرـافي ، والـبعـد والـتجـزـء ، مما يـؤـدي إلى تـكـالـيف وـحدـة مرتفـعة لـلنـقل والـاتـصالـات السـلـكـية والـلاـسلـكـية ؛

(د) هـشاـحة النـظم الإـيكـوـلـوجـية وـشـدة التـأـثر بالـكـوارـث الطـبـيعـية التي تـنـزل بـكـامل الـبلـد الـجزـري أو بـالـجزـء الرـئـيـسي منه ؛

(ه) اقتصادات منفتحة وتابعة جدا ، وهو ما تشهد عليه النسبة المرتفعة للمعاملات الخارجية مقابل الناتج المحلي الإجمالي والتركيز على قلة قليلة من السلع الأساسية الأولية التصديرية أو الخدمات ،

(و) قدرة تكنولوجية محلية ضعيفة ،

(ز) الهجرة ، وبالخصوص هجرة المهارات ذات المستوى الرفيع ،

(ح) انخفاض القدرة على التفاوض .

-٩٤ إن العوامل المذكورة أعلاه ، إذا اعتبر كل واحد منها على حدة ، تنطبق على بلدان نامية عديدة ، ولكن العديد من هذه العوامل أو أغلبها يميل إلى الظهور معًا في البلدان الجزرية النامية الصغيرة ، مما ينجم عنه عدم مناعة هذه البلدان وتنعيمتها .

-٩٥ ومن ناحية أخرى ، تتحاج فرض تشمية بفضل مميزات معينة مشتركة بين كثير من البلدان الجزرية النامية الصغيرة وهي فرص تحتاج إلى استغلالها ، ويشمل ذلك ، بصورة خاصة ، ما يلي :

(١) وجود طبيعة خلابة ، ونباتات وحيوانات نادرة ، ومناخ ممتع ،

(ب) توفر مناطق اقتصادية خالمة كبيرة بالنسبة إلى المساحة الأرضية .

-٩٦ واستطاعت بعض البلدان الجزرية النامية الصغيرة استغلال إمكاناتها المحدودة ومميزاتها لبلوغ مستوى نمو ملائم ، على الرغم من القيود المتأصلة في هذه الاقتصادات .

(٤٥) ٦ـ التدابير على الصعيد الوطني

-٩٧ رغم الظروف المختلفة التي يعيشها كل بلد جزري نام ، فإن العناصر المشتركة فيما بين مشاكلها واتجاهات التدابير التي تتطلبها هذه المشاكل تشير إلى مجالات عمل حاسم معين تقتضي به هذه البلدان عامة . ورغم أن هذه المجالات تنطوي على اتخاذ

قرارات على الصعيد الوطني ، يحتاج الأمر إلى توفير المساعدة التقنية والمالية الملائمة لتنفيذها .

١ - استراتيجيات التنمية

-٩٨ تعطي الظروف الموضوعية التي تعيشها البلدان الجزرية النامية للتجارة دورا هاما مستمرا في أدائه في اقتصادات هذه البلدان . ونتيجة لذلك ، قد تتطلب الأفاق الإنمائية لدى أغلب هذه البلدان اعتمادها على استراتيجيات للرّبط إلى الخارج وتتناسب مع أهدافها الإنمائية الوطنية .

-٩٩ وفي نفس الوقت ، ينبغي أن تسعى هذه البلدان لإيجاد مزيد من الهياكل الإنتاجية المتكاملة ولتعزيز الارتباطات السابقة للإنتاج والتالية له . وحتى في أصغر البلدان الجزرية النامية ، يوجد مجال لتعزيز القدرات الوطنية ولتقليل الاعتماد على الواردات في مجالات حاسمة مثل الأغذية ومصائد الأسماك الحرفية ، بما يسمح بتشييد وصيانة "شبكة سلامة" تفديوية وبزيادة عنصر القيمة المضافة للإنفاق السياحي .

٢ - تشيد المؤسسات

-١٠٠ يحتاج الأمر إلى تعزيز قدرة البلدان الجزرية النامية على اتخاذ القرار حتى تماري مسؤوليتها الإنمائية . وي ينبغي وبالتالي بذل الجهد لإنشاء ما يكفي من قواعد البيانات الإحصائية والهيئات الأساسية المؤسسية .

-١٠١ وي ينبغي أن تعمّد البلدان الجزرية النامية الأطر لسياساتها الخاصة لتقدم من خلالها المساعدة الخارجية ، وأن تعزز قدرتها على تعبئة المساعدة الخارجية وتوجيهها ورصد تنفيذها وفقا لأولوياتها .

٣ - تنمية الموارد البشرية

-١٠٢ ينبغي أن تُعطى أولوية عليا لتنمية الموارد البشرية والهيئات الأساسية المؤسسية المهمة لتوفير البرامج المهنية والتعليمية والتدريبية على أساس مستمر . وي ينبغي أن يوظف الأخصائيون المدربون في الاختصاصات التي درّبوا عليها ، وأن يحافظ

على بيئة العمل الملائمة . كما ينبغي أن تبذل البلدان الجزرية النامية جهودا لاستقطاب المهاجرين المهرة العائدين إلى أوطانهم .

٤ - أنشطة تنظيم المشاريع والاستثمار الأجنبي

١٠٣ - يلزم للبلدان الجزرية النامية أن تكون على أهبة الاستعداد لاستغلال الفرص التي تتيحها البيئة التجارية الخارجية . وللهذا الفرق ، تحتاج هذه البلدان إلى أن تشاطط في تعزيز منظمي المشاريع الأهليين والمؤسسات الصغيرة الفعالة . وبإضافة إلى ذلك ، ينبغي أن توافق البلدان الجزرية النامية بذلك جهودها لاستقطاب منظمي المشاريع والتكنولوجيا والاستثمارات من الخارج لتكميلة القدرات المحلية في مجال تعزيز أهداف التنمية الوطنية . ويمكن أن يكون من الملائم والمستحسن العمل على تشجيع المهاجرين العائدين إلى أوطانهم والذين كثيرا ما يكونوا مؤهلين خير تأهيل لتنظيم المشاريع وتقديم رأس المال .

١٠٤ - وي ينبغي أن تضع البلدان الجزرية النامية وأن تتفق سلسلة ملائمة للتعامل مع الشركات عبر الوطنية . وي ينبغي أن تضمن هذه السياسات إلا يستخدم أصحاب المشاريع الأجانب البلدان الجزرية النامية قاعدة للقيام بأنشطة غير مشروعة . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تعزز البلدان الجزرية النامية ترتيبات التعاون الإقليمي الملائمة .

٥ - تطوير التكنولوجيا واقتناؤها واستخدامها

١٠٥ - إن حاجة البلدان الجزرية النامية ، وخاصة الصغيرة منها ، إلى تنمية انتاجها والتكييف مع ظروف سوق متغيرة والتنافر الفعال على الصعيد الدولي ، تلزمها بتطبيق التكنولوجيا الحديثة أو المحسنة . وتحتاج هذه البلدان وبالتالي إلى إيلاءعناية خاصة لتطوير أو تعزيز قدرتها المؤسسية والتكنولوجية لرصد وتقدير التطورات التكنولوجية الأخيرة وأشرها الهيكلية المحتملة ، وتنشيط مصادر وعمليات نقل التكنولوجيا المتعددة . وتوجد حاجة إلى المساعدة التقنية والمالية الخارجية وكذلك إلى إطار سياسي دولي داعم في هذا الصدد .

٦ - الاغذية والزراعة

١٠٦ - ينبغي للبلدان الجزرية النامية ، حيثما امكن ، ان تستثمر المزيد من الموارد في تنويع التنمية الزراعية . وينبغي لهذه البلدان ان تسع في هذا المجال إلى تطوير الخدمات الارشادية التي تقدمها لصفار المزارعين في المجالات التالية : المحاصيل الغذائية وتربية الحيوانات ، والقدرات البحثية (وخاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الجذرية) ، والري ، وتوفير هيكل تسويق ملائم ، وتسهيلات ائتمان لا مركزية . وينبغي ان يتناول عدد من البلدان الجزرية النامية مسألة نظم حيازة الاراضي ، وتفادي تعطيل الهياكل التقليدية . وينبغي ان تسع البلدان الجزرية النامية لإنشاء صناعة زراعية ورفع مستويات التنفيذية ، على ان لا تقتصر الجهد على الانتاج لاغراض التصدير بل ان تتجاوز ذلك لكي تشمل الاستهلاك المحلي .

٧ - مصائد الاسماك

١٠٧ - ينبغي ان تحصل البلدان الجزرية النامية على المزيد من المنافع من مواردها السمكية . وييتطلب هذا زيادة الاستثمار لتعزيز تنمية مصائد الاسماك على ان يوجه ، بوجه خاص ، إلى استغلال المناطق الاقتصادية الخالمة استغلالاً رشيداً ، وتحسين آليات مراقبة هذه المناطق . وينبغي مضاعفة الجهد الرامي إلى انشاء مصائد اسماك صناعية ، فيما وان الثقاقة البحرية فيما يبدو تلائم البلدان الجزرية النامية .

٨ - الخدمات

١٠٨ - ينبغي ان توافق البلدان الجزرية النامية استكشاف الفروق في مجال التنمية القائمة على الخدمات وان تضع استراتيجيات وطنية لهذا الفرق .

٩ - تنمية الهياكل الاساسية

١٠٩ - تعتمد تنمية البلدان الجزرية النامية اعتماداً كبيراً على نوعية وتكلفة هياكلها الأساسية ، خاصة الهياكل التي توجد صلة بينها وبين باقي أنحاء العالم : مرافق النقل (البر والبحر) ، والاتصالات السلكية واللاسلكية (المحلية والدولية) ، والمرافق العامة (الطاقة والماء) . وقلما تتمكن المشاريع في هذه المجالات في

البلدان الجزرية النامية ، خاصة البلدان الجزرية النامية الصغيرة ، من تلبية المعايير المالية لجنب التمويل التجاري أو التمويل الانمائي . ونظرا لأهمية هذه المشاريع في مجال الهياكل الأساسية ، ينبغي إيلاء أهمية قصوى للاقتصاد المتمثل في المصانع والمرافق الصغيرة ومقار المستخدمين ، والمساعدة الخارجية التي تخفض التكاليف الأولية والتشغيلية . وهناك دور محدد تؤديه في هذا المجال المؤسسات المالية الدولية ، مثل البنك الدولي ، ومصارف التنمية الإقليمية ، والمنظمات الدولية ، مثل منظمة الطيران المدني الدولي ، والمنظمة الدولية للملاحة البحرية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

١٠ - البيئة

١١- نظراً لضعف بيئة الجزر ، ينبغي للبلدان الجزرية النامية أن تولي اهتماماً خاصاً لإدارة البيئة خاصة في المناطق الساحلية . وينبغي بوجه خاص إيلاء الاهتمام على سبيل الاستعجال إلى توفير وسائل ملائمة للتخلص من النفايات . وفيما يلي كثير من البلدان الجزرية النامية التي تعرضت لخسائر فادحة في الارجاع ، ينبغي بذلك جهود لعكس اتجاه هذه الحالة . وفي البلدان الجزرية النامية المزدحمة بالسكان التي تكون مساحات الأرض فيها صغيرة ، ينبغي أن تكرس الارجاع ، بما في ذلك الارجاع الحديثة الفرسى ، لحماية خطوط توزيع المياه ومكافحة التحات . وتحتاج البلدان الجزرية النامية إلى مساعدة لحماية الأنواع الفريدة المهددة بالانقراض . وينبغي لجميع المشاريع الانمائية أن تنسى إلى صيانة البيئة . وثمة حاجة ماسة إلى توعية متذمّن القرارات في القطاعين العام والخاص دور إدارة البيئة في التنمية الاقتصادية . وينبغي أن يبدأ التخطيط على سبيل الاستعجال لتكثيف استخدام شواطئ البحر مع احتمال ارتفاع مستوى البحر في نصف القرن المقبل .

١١ - الاستعداد للكوارث

١١١ - ينفي أن تحسن البلدان الجزرية النامية ترتيبات الاستعداد لمجابهة الكوارث على الصعيدين الوطني والإقليمي . ونظراً لقلة مناعة البلدان الجزرية النامية وضعف قدرتها على التصدي للأضرار واسعة النطاق الناجمة عن الظواهر الطبيعية والظواهر التي هي من صنع الإنسان ، بما في ذلك الارتفاع المتوقع في مستوى البحر ، ينفي البلدان الجزرية النامية أن تضع وتطور ترتيبات بمساعدة المجتمع الدولي ، خامسة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث .

١٢ - الاشتراك في المحافل الدولية

١١٢ - يتبين أن تضع البلدان الجزرية النامية ترتيبات ملائمة (بما في ذلك التمثيل المشترك) للاشتراك في المحافل الدولية ، خاصة المحافل التي تتناول القضايا التي تهمها بوجه خاص . وينبغي للوكالات الدولية المختصة أن تساعد البلدان الجزرية النامية على تطوير قدرتها على الاشتراك في المفاوضات الثنائية والدولية .

باء - التعاون الاقليمي

١١٣ - بوسّع التعاون والتكميل الاقتصاديين على الصعيد الاقليمي فيما بين البلدان الجزرية النامية ، أن يساعد هذه البلدان على التغلب على قيود ضالة مساحتها . وبوسّع هذه البلدان ، اذا جمعت القوى العاملة ، والموارد المالية والطبيعية في الجزر المعنية ، ان تتيح بيئه تشغيلية اوسع نطاقاً للمهارات الممتازة وسوقاً أوسع نطاقاً للسلع والخدمات القابلة للاتجار في مجموعة الجزر ، ومن ثم ان تزيد امكانيات وفورات الحجم والانتاج المشترك . وبوسّع هذه البلدان كذلك ان تحسن مناعة الجزر بوجه عام ، وان تخضر تكلفة الوحدة الانتاجية من خلال توفير بعض خدمات الهياكل الأساسية والخدمات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية وان تزيد كفاءة البلدان الجزرية النامية في المفاوضات الدولية . وبوسّع التعاون بين البلدان الجزرية النامية الصغيرة والبلدان النامية او المتقدمة النمو الكبيرة الكائنة في نفس المنطقة ان يكون دافعه ، خاصة لانقاد البلدان الجزرية النامية الصغيرة من العزلة التي تعيش فيها .

١١٤ - ولا شك ان زيادة التعاون الاقليمي فيما بين البلدان الجزرية النامية ضروري في عدد من المجالات التي يكون فيها التعاون المشترك بين الجزر مقيداً بوجه خاص وهي : الرقابة على الموارد البحرية وتنميتها ، وشبكات البيانات ، وترتيبات النقل البحري والجوي ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والتأهب للكوارث وعمليات الإغاثة ، والتعليم العالي ، والحفاظ على الهوية الثقافية ، والبحوث الزراعية ، والسياسة ، والأعمال المصرفية والتأمين ، وتعبئة وادارة الموارد الخارجية ، والتمثيل الخارجي ، وتعزيز الاستثمار والتسويق ، وتمويل إستثمارات التصدير ، ووضع ترتيبات لتقاسم المهارات التخصصية والخبرات . وهكذا ، يتبين تشجيع البلدان الجزرية النامية على مواصلة مساعيها في مجال التعاون وتشجيع المانحين على تقديم دعم مستمر في هذا المجال . وتحقيقاً لهذه الغاية ، يتعين للمنظمات الدولية ، مثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة العمل الدولي ، ومنظمة الأغذية والزراعة ،

ومنظمة الطيران المدني الدولي ، والمنظمة الدولية للملاحة البحرية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تلعب دوراً إيجابياً من خلال العمل مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية المختصة وب بواسطتها من أجل توفير خدمات ومشاريع مشتركة في المجالات الواردة ذكرها أعلاه .

جيم - تدابير الدعم الدولية

١ - المساعدة المالية والتكنولوجية الخارجية

١١٥ - يستفيد معظم البلدان الجزرية النامية ، إن لم يكن جميعها ، من نهج السياسة العامة أو النظم التساهلية ، أو يكون مؤهلاً للوصول إليها ، في مجالى المال والتجارة الراميين إلى تقديم دعم دولي لجهود البلدان النامية الإنمائية أو لبعض الفئات المؤلفة من هذه البلدان (أقل البلدان نمواً ، والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء ، والبلدان الأفريقية ، وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ النامية مثلاً) . وعلى الرغم من ذلك ، يجدر بالمجتمع الدولي أن يعترف بالخصائص المميزة للبلدان الجزرية النامية ، خاصة البلدان الجزرية النامية المغيرة ، وأن يمطفي هذه البلدان للحصول على تدابير دعم خاصة تلائم أوضاعها الذاتية .

١١٦ - ونظراً لوجود إمكانيات محدودة في كثير من البلدان الجزرية النامية لدفع عجلة التنمية على أساس الموارد وتعبئة الموارد المحلية ، يتبعين في معظم الحالات على الأقل الإبقاء على مستوى المساعدات التساهليية التي ما فتئت تقدم إلى هذه البلدان . كما يتبعين ، إذا أمكن ، أن تصبح هذه المساعدات غير مشروطة . ويتبعين لا تعتبر هذه البلدان "بصورة تدريجية" غير مؤهلة للوصول إلى المعونة التساهلية قبل وضع ترتيبات بديلة . وينبغي لا تقتصر معايير التدرج على الناتج القومي الإجمالي بالنسبة للفرد الواحد فقط ، بل أن تتجاوز ذلك لكي تأخذ مجموع الاحتياجات الإنمائية في الاعتبار .

١١٧ - وسوف تتباين مجالات الدعم الخاصة من جزيرة إلى أخرى ، وإن كانت توجد بعض المجالات الواسعة التي تقتضي تقديم الدعم بوجه عام ، بما يتمش مع التدابير المستخدمة على الصعيد الوطني التي يرد مجمل لها في الجزء ألف أعلاه . وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتأمين الانسجام بين المساعدات الخارجية وبين الأولويات الوطنية للبلدان الجزرية النامية .

١١٨ - ونظرا لضعف الهياكل الأساسية المؤسسية وانخفاض مستوى قدرة القوى العاملة في كثير من البلدان الجزئية النامية الصغيرة ، ينبغي تقديم دعم دولي لهذه البلدان لاغراض التنمية المؤسسية في إطار طويل المدى يفوق الفترة الزمنية المتوقعة بالنسبة لبلدان أخرى .

١١٩ - ويتبين للنظم التي توفر تمويلا تعويضيا عند وقوع قصور في حصيلة المصادرات أن تتضمن ترتيبات ملائمة لصالح البلدان الجزئية النامية الصغيرة لتعويض الميزان الخارجي التي تؤثر على ايراداتها المتأتية من التحويلات الخاصة ومن مصادرات الخدمات جميعا ، بما في ذلك السياحة ، فضلا عن الاضرار التي تلحق مصادرات الإنتاج من جراء الكوارث الطبيعية . وتستلزم هذه الترتيبات إدخال بعض التحسينات على أساليب جمع البيانات عن مصادرات الخدمات والتحويلات الخاصة .

١٢٠ - ويتبين أن يحسن المانحون التنسيق فيما بينهم لتأمين بذلك جهود متضاغطة في مجال تقديم المساعدات للبلدان الجزئية النامية ذات القدرة الإدارية المحدودة .

٢ - التجارة

١٢١ - نظرا لوجهة مصادرات البلدان الجزئية النامية ، فمن الاممية يمكن إتاحة وصول مصادراتها إلى الأسواق . ويتبين تحسين ظروف التجارة الملائمة المتاحة للبلدان الجزئية النامية ، في إطار ترتيبات مثل اتفاقية لومي ، ومبادرة حوض الكاريبي ، واتفاق التعاون التجاري والاقتصادي الإقليمي في جنوب المحيط الهادئ ، وبرنامج "كاريبكـان" الكندي ، لمراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان الجزئية النامية الصغيرة . كما ينبغي وضع مشاريع لتنسيق الوصول إلى أسواق بعض البلدان الكبرى .

١٢٢ - وبوجه عام ، ينبغي تحرير البلدان الجزئية النامية الصغيرة ذات القاعدة الصناعية الضعيفة من جميع قيود نظام الأفضليات المعمم وإعفاءها من جميع الترتيبات السوقية المنظمة وقيود التصدير الطوعية . ولما كانت إمكانيات هذه البلدان لإنتاج قيمة مضافة على الصعيد المحلي محدودة ، فيتعين توخي المرونة في تحديد معايير قواعد المنشأ التي تطبق على البلدان الجزئية النامية الاصغر المحدودة الموارد لكي تشمل حصة أكبر نسبيا من منتجات البلد الثالث في مصادراتها الممنوعة ، ووضع نظام ينتقم من القواعد التي تعتبر تقييدية لفترة طويلة من الزمن بما يكفي لإقامة أسواق للإنتاج والتصدير .

١٢٣ - وتحتاج البلدان الجزرية النامية الصغيرة إلى دعم خاص في مساعيها الرامية إلى تعزيز التسويق والاستثمار ، والاستفادة من المشاريع التساهمية المتعددة المتاحة لها في البلدان المتقدمة النمو .

٣ - الهجرة

١٢٤ - يتعين على البلدان المضيفة ، عندما يطلب منها ذلك ، أن تنظر بعين القبول في تيسير الهجرة المؤقتة أو الدائمة من البلدان الجزرية النامية القليلة السكان وذات الأفاق الإنمائية المحدودة . وقد يكون من شأن فتح باب الهجرة تعزيز المعونة المقدمة إلى هذه البلدان .

١٢٥ - ويتعين أن تثال الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان الجزرية النامية لجذب المهاجرين العائدين ذوي المهارات ورأس المال تأييدا دوليا .

الحواشي

(١) قرارات الجمعية العامة ١٨٥/٢٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٢٠٥/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٦١/٣٥ ، المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٢٠٦/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٢١٢/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وقرارا مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٣ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ و ١٣٨ (د-٦) المؤرخ في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٣ .

(٢) تقرير فريق الخبراء المنشور بوصفه الوثيقة ٩ UNCTAD/ST/LDC/

(٣) تستخدم كلمة "بلد" في هذا التقرير باشمل معنى لها ، وتشمل كيانات إقليمية تختلف مراكنها الدستورية الى حد كبير .

(٤) لا يعد الفقرة مميزة للبلدان الجزرية النامية . وفي عام ١٩٨٥ كان معدل الناتج القومي الإجمالي للفرد في البلدان الجزرية النامية (الذى بلغ ٧٣٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) أقل بدرجة ضئيلة من المعدل في كافة البلدان النامية (الناتج القومي الإجمالي ٨٦٦ دولار) ، ولكنه بلغ زهاء ثلاثة أضعاف المستوى في أقل البلدان نموا . وفيما يتعلق بالبلدان الجزرية النامية الصغيرة ، كان معدل الناتج القومي الإجمالي للفرد يمهد إلى الارتفاع بدرجة كبيرة جدا (معدل ٤٧٥ ٣ دولار) (انظر المرفق الأول ، الجدول ٢) . وفيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية في مجالات محو أمية الكبار البالغين والعمر المتوقع عند الولادة ، ووفيات الرضع ، تمثل البلدان الجزرية النامية إلى تحقيق أرقام أكثر ملائمة إلى حد كبير من أرقام البلدان النامية كل (انظر المرفق الأول ، الجدولان الأول والثاني) . بيد أن تلك المؤشرات الجيدة نسبيا تخفي اختلافات كثيرة بين البلدان : وتعد تسعة بلدان من البلدان الجزرية النامية هي (توفالو ، وجزر القمر ، والرائى الأخضر ، وساموا ، وسان تومي وبرينسيبى ، وفانواتو ، وكيريباتى ، وملديف وهaiti) من أفق البلدان في العالم وهي مصنفة من بين أقل البلدان نموا .

(٥) لا يوجد اتفاق حول تعريف البلد الصغير . ووفقا للممارسات المتبعه في الماضي ، وهذا التقرير والجدوال الإحصائية الواردة في المرفق الأول تعرف البلدان الجزرية النامية الصغيرة بوصفها البلدان التي يبلغ عدد سكانها أقل من مليون نسمة .

الحواشى (تابع)

(٦) في الواقع ، تتطابق البلدان الصغيرة والبلدان الجزرية بدرجة تجعل من المعب القيام على نحو واضح بتحديد ما إذا كانت ظاهرة معينة تعزى إلى كون البلد صغيراً أم جزررياً . وعلى سبيل المثال ، توجد ٦٣ جزيرة من بين ٨٢ بلداً أو منطقة يقل مساحتها عن مليون نسمة ورد تعريفها في الجولية الإحصائية للأمم المتحدة ١٩٨٤/١٩٨٣ (مؤشرات الأمم المتحدة رقم المبيع I/E.F.85.XVII) .

(٧) تتوفّر دراسة استقصائية حديثة عن هذه المسألة في ٢٠ ورقة قدمت في حلقة العمل المشتركة بين المحيطات المعنية بالتنمية القابلة للإدامه أو لادارة البيئة في الجزء الصغير المعمودة في بورتوريكو ، في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ (تصدر قريباً) ، والتي يشار اليها من الان فصاعداً بوصفها حلقة العمل المشتركة بين المحيطات ، بورتوريكو .

(٨) على سبيل المثال ، تسبب دخول الملاريا في موريشيوس في وفاة خمسين ألف سكان العاصمة في الستينيات من القرن التاسع عشر .

¹ Gormank M. L., *Island Ecology* (London, Chapman and Hall, 1979) (9)

Archer, A.B. Report on land-based Sources of Pollution in (1)
Coastal, Marine and Land Areas of CARICOM States (Pan American Health
Organization, 1983)

Interoceanic Workshop, Puerto Rico, 1986, Proceedings, US/Man (1)

* and the Biosphere program (Department of State, Washington, D.C) p. 21

(١٢) "الكوارث الطبيعية في البلدان الجزرية النامية" ، ١٩٨٣ (TD/B/961)، الفقرة ٥ ، من إعداد الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الأغاثة في حالات الكوارث .

(١٢) على سبيل المثال ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، اجتاحت الاعاصير كاليدونيا الجديدة ، وفانواتو ، وجزر سليمان ، وجزر مارشال . ولقد تحطم كل منزل

الحواشي (تابع)

في جزيرتي بانكس وتوريز في فانواتو التي يبلغ العدد الإجمالي لسكانهما زهاء ٥ الاف نسمة وكان الناس يعيشون في كهوف (Islands Business (شباط/فبراير ١٩٨٨ ، ص ١٨) .

Bell, A., "Prepare now for climate change, scientists
warn", ECOS 53 (spring 1987), pp. 18-21; and lewis, J., The Implications of
Sea Level Rise for Island and Low-lying Countries (commonwealth secretariat,
. (March 1988

• Banque Centrale des Comores, 1987, XIIe rapport annuel, 1986 (١٥)

(١٦) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية/برنامج الامم المتحدة
الانمائي ، السفن الصغيرة : تقرير نهائي عن مشروع تنمية الشحن البحري الاقليمي
RLA/79/051; CAR/80/004) ١٩٨٤ ، صفحة ١٥ .

Brookfield, H.C. "An approach to Islands" paper presented at (١٧)
• the Interoceanic Workshop, Puerto Rico, 1986, P.4

Ministry of planning and External Relations, Seychelles, East (١٨)
• Coast Project, Executive Summary, March 1984

(١٩) في الواقع ، في عدد من البلدان الجزرية النامية التينظم تاريخيا
في إطار نظام المزارع ، ما زالت المزارع الكبيرة توجد وذلك على الرغم من استيلاء
الدولة على المزارع في حالات كثيرة مثلما حدث (في البحر الكاريبي وسان تومي
وبرنسيب وساموا) .

(٢٠) في البحر الكاريبي ، كان الحوار يدور بشأن ما أدى إليه "الفشل في
تعديل نظام المزارع الى هيكل مزارع اسرية من ضعف مساهمة الزراعة في التنمية
الاقتصادية : Persaud, B., "Agricultural problems of small States with special
reference to Commonwealth Caribbean countries", Agricultural Administration
and Extension, No. 29, 1988, p. 50 و توجد أيضا قيود على ملكية الارض في بلدان

الحواشى (تابع)

جزرية نامية أخرى ، مثل البلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ ، وذلك على الرغم من اختلاف طابعها .

(٢١) وهكذا ، تنص خطة تنمية بربادوس ١٩٨٧-١٩٨٣ على أن "بدائل الواردات قد أصبحت موضع شئ بصورة متزايدة بوصفها الاستراتيجية الاولية لتعزيز التنمية الاقتصادية . وكونها عامة ، لم تتحقق البلدان التي تمسكت بقوة بهذه السياسة أي تقدم اقتصادي ملحوظ . وترتبط قسم النجاح بالبلدان التي اتبعت سياسات تطليعية النظرة تؤكد على تحقيق نمو يعتمد إلى التصدير" .

(٢٢) وهكذا ، فإن الصادرات الرئيسية لفيجي (السكر والسمك) تذهب إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، كما أن هولندا هي إلى حد كبير سوق التصدير الرئيسية لفنواتو (٤٨ في المائة من الصادرات في عام ١٩٨٥ و ٦٠ في المائة في عام ١٩٨٦) (البنك المركزي لفنواتو ، Quarterly Economic Review (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، صفحة ١٧٥) . وعلى الشقيق من ذلك ، تتحدد القيود التي تعرّض التوسيع في تصدير الملابس من ملديف وموريشيوس إلى الولايات المتحدة الأمريكية لا بسبب القيود المتعلقة بالنقل ولكن بسبب حصر الواردات .

(٢٣) البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمية ، ١٩٨٦ ، صفحة ١٤٠ .

CARIBCAN (Bill C-111, an Act to amend the Customs Tariff) (٢٤)

· became effective in June 1986 and it is too early to assess its impact

(٢٥) انظر الوثيقة ٥٩٩٦/L المؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ والوثيقة ٦١٤٦/L المؤرخة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ الصادرتين عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

Shearer, H. (Foreign Minister of Jamaica), quoted in Latin (٢٦)

· American Weekly Report of 24 December 1987, P. 11

Tabai, I., (President of Kiribati), quoted in Islands Business (٢٧)

· (January 1988) P. 12

الحواشي (تابع)

(٢٨) الشركات الفرعية المملوكة كلياً لشركات أخرى تنشأ لضمان مخاطر شركاتها أعلاه .

(٢٩) للاطلاع على استعراضات لهذا الموضوع انظر Dolman, A. J., "The potential contribution of Marine resources to sustainable development in small island countries", paper prepared for the Interoceanic Workshop, Puerto Rico Island developing countries and the Development 1986 ، وانظر المرجع نفسه ، Potential of exclusive economic Zones, 1985 (UNCTAD/ST.LDC/7)

(٣٠) غير أنه في بعض الحالات قيل بأنه "يبدو أن سياسة معظم الحكومات المتعلقة بسمائد الأسماك سياسة رمزية" (Walters, H. D., "Fisheries Development in St. Lucia and the Lesser Antilles", The Courier, No. 85, 1984, pp. 94-95)

(٣١) "تبلغ نفقات الصحة عن كل شخص في سانت فينسنت وهي دولة من عدة جزر زهاء ثلاثة أضعاف مستواها في سانت لوسيا" (الامانة العامة للكومنولث ، ١٩٨٥ ، Vulnerability : Small States in the Global Society, Report of a Commonwealth Consultative Group, para, 7-14

(٣٢) ينطبق ذلك بدرجة أقل على البلدان الجزرية النامية النادرة التي تشتهر في الحدود مع بلد آخر ، وهكذا وعلى سبيل المثال أجبرت بعض الصناعات الاحتكارية الراسخة في هايتي على إغلاق أبوابها أو إعادة تشكيل هياكلها في عام ١٩٨٧ ، بسبب زيادة منافسة واردات أرخص لها ، ولاسيما من الجمهورية الدومينيكية .

(٣٣) Momson, J. W., "Migration and rural development in the Caribbean", Tijdschrift v. Economische en Sociale Geografie, No. 77 (1986), pp. 50-58

(٣٤) خلص استعراض استرالي حديث للمعونة إلى ما يليه "ولاسيما فيما يتعلق بالبلدان ذات الاحتمالات الضئيلة جداً فيما يتعلق بالتنمية الذاتية وضالة مستويات المعيشة ، ربما يعد فتح سياسة الهجرة عاملاً مساعداً ضرورياً للمعونة" ، (Australian

الحواشي (تابع)

International Development Assistance Bureau, Australia's Relations with the South Pacific (International Development Issues, No. 2, Canberra, 1987), pp.

• 20-21)

(٢٥) أعدت الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية هذه الحسابات ، باستخدام او اطر سعر الاستيراد في البلدان المعنية .

(٢٦) غير أن من غير المؤكد أن توافر الشروط المطلوبة سوف يؤدي إلى التوغل الفعلي . "إن عتبة توافر شروط الحصول على ائتمانات المؤسسة الإنمائية الدولية هي ناتج قومي إجمالي لكل فرد قدره ٨٣٥ دولار (١٩٨٦) في ١ تموز/يوليو ١٩٨٧ . (كانت العتبة ٧٩٠ دولاراً قبل ذلك التاريخ ، ولكن الممارسة الفعلية بيّنت أنه لا يوجد بلد يزيد فيه الناتج القومي الإجمالي لكل فرد عن أكثر من ٥٥٠ دولاراً تلقيس ائتمانات المؤسسة الإنمائية الدولية في عام ١٩٨٦) . التعاون الإنمائي ، تقرير ١٩٨٧ (باريس ، ١٩٨٨ ، الصفحة ١٢٤) أصدرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

Bune, p. (Ambassador of Fiji to the European Economic Community), Vulnerability of small island States : the case of the South Pacific region and Fiji , The Courier, No. 104 (July-August, 1987), p.86

Jameel, F., "Appropriate technical assistance to small island States", in Small Island States - Aid Problems and Practicalities (VSO/Royal Commonwealth Society, London, 1987) p.49

• International Herald Tribune of 25 April 1984, p. 22 (٢٩)

Cole, R. V., "Financing development in the South Pacific", paper presented at the Symposium - cum - workshop on Country Development Strategies for South Pacific member Countries of the Asian Development Bank held at Auckland, from 5 to 7 August 1987, p. 12 (٤٠)